

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٤٧

الأربعاء، ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسوف
	الأرجنتين السيد ميورال
	بنن السيد أدشي
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد ماهيغا
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دوكلو
	الفلبين السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي
	اليابان السيد كيتاوكا
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس

الأمن (S/2005/156)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

05-28107 (A)

* 0528107 *

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ١٠ آذار/مارس موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2005/156)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالتين من ممثلي البوسنة والهرسك ولكسمبرغ يطلبان فيها دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقاً للممارسة المتبعة، أعزم، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق التصويت، وذلك وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن المجلس أرحب ترحيباً حاراً بسعادة السيد باريسا كولاك، وزير الأمن في البوسنة والهرسك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد كولاك (البوسنة والهرسك) المقعد المخصص على طاولة المجلس؛ وشغل السيد هاكيت (لكسمبرغ) المقعد المخصص له في جانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى اللورد باداي أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد أشدون إلى شغل مقعد على طاولة

المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2005/156، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٠ مارس ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام، يحيل بها التقرير السابع والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

الآن أعطي الكلمة إلى اللورد باداي أشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

اللورد أشدون (تكلم بالانكليزية): أعتقد أنه انقضت بالكاد أربعة أشهر منذ آخر مرة خاطبت هذا المجلس. وكما أشار الرئيس من فوره، معروض على الأعضاء تقرير مفصل عن التطورات التي حدثت خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٤. لذلك، ونظراً لضيق الوقت المتاح صباح هذا اليوم، ألتمس المعذرة من المجلس إذ ليس في نيّتي أن أتطرق إلى كل ما أشتمل عليه ذلك التقرير بالتفصيل. واسمحوا لي أن أركز على النقاط الرئيسية فحسب.

أولاً، لعل المجلس يذكر أنني عندما كنت هنا آخر مرة قبل ١٦ أسبوعاً على وجه التحديد، أردت أن أحذر بشدة من الخطر الذي يتهدد مستقبل البوسنة والهرسك جراء عدم احترام سلطات جمهورية صربسكا بالأخص لالتزامها بالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لكون جمهورية صربسكا، أحد الكيانين اللذين تتألف منهما البوسنة والهرسك، بطبيعة الحال. وقد حذرت المجلس بصورة مشددة من أن ذلك يشكل أكبر عقبة أمام مستقبل أكثر إشراقاً للبوسنة والهرسك - وهي عقبة قد تؤدي إلى التوقف التام لمسيرة تقدم البلد نحو الانضمام إلى

بالكامل. وبفضل ذلك، أمكننا أن نحرز هذا التقدم الذي شهدناه في الشهرين الماضيين.

وخلال الشهرين الماضيين، فإن سلطات جمهورية صربسكا - إما من تلقاء نفسها، أو بالعمل مع السلطات في بلغراد، وهي خطوة بحد ذاتها في الاتجاه الصحيح - قامت بتسليم خمسة من المتهمين الرئيسيين في نظر لاهاي إلى تلك المحكمة، فيما لم تسلم متهماً واحداً طوال السنوات العشر السابقة. وتمت أربع من عمليات التسليم تلك خلال الأسبوعين الماضيين.

وصباح هذا اليوم، وصل إلى لاهاي فينكو باندورثيفيتش - ثالث أكبر المتهمين، بعد ملاديتش وكراديتش - والذي أدين بالإبادة الجماعية وارتكاب جرائم ضد الإنسانية في سربرينتشا. وقام باندورثيفيتش وجنرالات آخرون بتسليم أنفسهم. إلا أن قائدهم، راتكو ملاديتش، ما زال هارباً. وربما يمكن للجنرال ملاديتش أن ينظر ملياً للحظة الآن في تلك المدونة العسكرية الغريبة التي تسمح لجنرال بأن يترك الضباط الذين يأثمرون بأمره يتحملون مسؤولية أعمال قاموا بها باسمه بينما يواصل هو الفرار من ملاذ آمن إلى آخر مثل المجرمين معتادي الإحرام. والسؤال الذي ينبغي أن ينظر فيه ملياً هو ما إذا كانت لديه شجاعة جنرالاته فيفعل الشيء الصحيح - أي يسلم نفسه إلى لاهاي - الأمر الذي لم يفعله بعد.

والآن، فأنا لا أدعي أن الأحداث التي شهدتها الأسابيع القليلة الماضية تشكل ذلك التعاون الكامل الذي تتطلبه المحكمة ويطالب به المجتمع الدولي. فبعد عشر سنوات من سربرينتشا - إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة للأحداث المروعة - لم تفتقر المطالبة بالعدل، ويجب ألا يُسمح لها بأن تفتقر. وهذه العملية لن تنتهي إلا بعد القبض على كراديتش وملاديتش وكل المتهمين الرئيسيين الآخرين.

الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وهو المستقبل الوحيد أمام ذلك البلد.

وبعد بضعة أسابيع، مع الأسف، اضطر الاجتماع الوزاري للحلف إلى أن يرفض للمرة الثانية طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام. وقد أتت ذلك الإعلان باتخاذ مزيد من التدابير، إضافة إلى تلك التي اتخذتها في تموز/يوليه من العام الماضي، لمعالجة الإعاقة الفردية للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - عملية لاهاي - والتغيرات الأساسية في الهياكل الأمنية لجمهورية صربسكا، التي حددها كل من الحلف والمدعية العامة، كارلا دل بونتي. وبعد فترة وجيزة، استقال وزير الخارجية إيفانيتش مع زميله ميكروثيفيتش، رئيس وزراء جمهورية صربسكا، لفترة قصيرة على سبيل الاحتجاج. وقد عدل وزير الخارجية إيفانيتش عن رأيه الآن، وغيرت الحكومة في جمهورية صربسكا قيادتها، وإن لم تغير تشكيلها الأساسي.

ولكن يبدو الآن أن بوسعي أن أبلغ المجلس بنبرة أكثر تفاؤلاً. ويسرني أن أعلم المجلس الآن بأن جمهورية صربسكا قد بدأت أخيراً - وبعد عشر سنوات من دايون - بتسليم المتهمين إلى محكمة لاهاي. وما زالت العملية في بدايتها - ومن الطبيعي تماماً أن يتحفظ المراقبون المرموقون للأحداث في البلقان - ويجلس كثير منهم على هذه الطاولة: فهذا هو الموقف الأثير إلى أن تتكشف الأمور بشكل سليم. ولكن، حيث أنني جئت إلى هنا لأقدم أحكاماً سياسية، أعتقد الآن أننا ربما نشهد تغييراً في توجه السلطات في جمهورية صربسكا، وتسليماً بأن الطريق إلى بروكسيل، وإلى الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى مستقبل البلد لا بد أن يمر عبر محكمة لاهاي. وهنا، أود أن أشيد بالمدعية العامة، كارلا دل بونتي، على عزمها الحديدي الذي لا يلين على ضمان أن تبدأ هذه العملية وتنتهي

البوسنة والهرسك. وإلى جانب مسألة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، أوضح له المسألة الأساسية الأخرى التي يتوقع الاتحاد الأوروبي ملحوظاً بشأنها قبل منتصف أيار/مايو، وهي مسألة إعادة هيكلة الشرطة - إنشاء هيكل واحد للشرطة الوطنية على مستوى الدولة في البوسنة والهرسك - وفقاً للمبادئ الثلاثة التي ما فتئت المفوضية تدعو إليها وتطالب البلد بالامتثال لها

وقد انتهت لجنة هيكلة الشرطة، برئاسة رئيس الوزراء البلجيكي السابق مارتنس، من عملها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ وقدمت توصياتها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وأوصت اللجنة - التي ضمت أكبر حشد من خبراء الأمن والشرطة يجتمع في البوسنة والهرسك من موارد محلية ودولية على الإطلاق - بإنشاء هيكل موحد للشرطة على مستوى الدولة، لكن بتفويض عمليات الشرطة إلى المستوى المحلي. واقترحت هذه اللجنة رسم خريطة لمناطق الشرطة الجديدة على أساس الفعالية التشغيلية، وليس على أساس السيطرة السياسية. وهذا يعني أنه كلما اقتضى الأمر لاعتبارات الأمن والشرطة، يمكن لمناطق الشرطة أن تعبر خط الحدود ما بين الكيانين، وعندئذ ينبغي أن يتم ذلك حيثما يكون مطلوباً من الناحية التشغيلية.

واقترحات اللجنة هي الآن قيد المناقشة على نطاق واسع في البوسنة والهرسك. وتوافق الأغلبية على أنه ينبغي للنظام أن يتغير. ويرى أغلب مواطني البوسنة والهرسك أن هناك تأثيراً سياسياً مفرطاً على أنشطة الشرطة، وهم محقون؛ ويرون أنهم يحصلون على خدمة رديئة من شرطتهم، وهم محقون؛ وأن المجرمين في البوسنة والهرسك يفلتون من العقاب في كثير جداً من الأحيان، وهم محقون في ذلك أيضاً.

ولكن ينبغي أن أعترف بأن هناك قلقاً شديداً، وإن كان لا أساس له، في جمهورية صربسكا من أن ترتيبات

وكلما كان ذلك اليوم أقرب، سيمكن لجمهورية صربسكا أن تتخلص من الوصمة التي تلاحقها في هذا الشأن، وللبوسنة والهرسك أن تتخلص من أسر التاريخ وتتفرغ للمستقبل.

لقد بدأت هذه العملية؛ وهي لم تنته بعد. ومع ذلك، أشيد بسلطات جمهورية صربسكا على ما تحقق من تقدم خلال الأسابيع القليلة الماضية. والمهم الآن هو أن تستمر على هذا النحو. ولا يمكن أن نتغاضى عن أي تقاعس في هذا الجهد؛ ولا مجال لذلك. والنقطة الثانية، أنه مع انتهاء فصل الشتاء وبداية فصل الربيع، تواجه البوسنة والهرسك بعض القرارات الأساسية بشأن مستقبلها في إطار الاتحاد الأوروبي والنااتو. وبالنسبة لهاتين المنظمتين - فإن التعاون مع محكمة لاهاي أمر غير قابل للنقاش، كما يبين قرار الاتحاد الأوروبي الأخير بشأن كرواتيا. والنااتو، كما أعلم، يُقيي مسألة طلب البوسنة والهرسك الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام قيد الاستعراض الدقيق، وقد ينظر في ذلك الأمر مرة أخرى خلال الأسبوع الثالث من نيسان/أبريل.

ولقد أوضحت المفوضية الأوروبية، من جانبها، أنها تأمل في أن تتمكن من بلورة رأي بشأن ما إذا كانت البوسنة والهرسك مستعدة لبدء المفاوضات حول عملية تثبيت الاستقرار والانتساب في منتصف أيار/مايو.

لذلك، فإن هذه أسابيع حاسمة. فالخطوتان - الشراكة من أجل السلام وبدء الطريق الطويل المؤدي إلى عضوية الاتحاد الأوروبي - تمثلان علامة فارقة رئيسية في تاريخ البوسنة والهرسك، وبعد اجتياز تلك البوابات، سوف يتغير كل شيء داخل البلد، وينبغي أن تتغير علاقات المجتمع الدولي مع ذلك البلد أيضاً.

ويوم الاثنين، التقى أولي رين، مفوض توسيع الاتحاد الأوروبي، في بروكسل مع عدنان ترزيتش، رئيس وزراء

وفي هذه الأثناء، بدأت هيئة الضرائب غير المباشرة، التي تقرر ضريبة القيمة المضافة على نطاق الدولة، عملها بالكامل في كانون الثاني/يناير من هذه السنة. والحساب الواحد الذي يعمل على نطاق البلد بدأ الآن عمله. وعموماً، تُظهر المعلومات الأولية أن العائدات التي يجمعها قد ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية بحوالي ٥ إلى ٦ في المائة، مما يعكس مزيداً من الفعالية ومزيداً من القدرة على جمع الضرائب التي تم التهرب منها سابقاً.

وفيما يتعلق بإصلاح الدفاع، تولت منظمة حلف شمال الأطلسي قيادة المجتمع الدولي بشأن مسائل الدفاع في منعطف هذه السنة. وتشمل أهداف سنة ٢٠٠٥ جمع مهام وزارات دفاع الكيانات في وزارة واحدة للدفاع في البوسنة والهرسك لكل البلد، ووضع ميزانية واحدة للدفاع وإنشاء قيادة واحدة لشؤون الأفراد وكذلك السوقيات والتدريب. وتحتاج البوسنة والهرسك إلى إحراز تقدم بشأن الجدول الزمني لتلك الأهداف إذا كان لها أن تفي بمتطلبات شراكة الناتو للسلام وإذا كان لها أن تعالج الضعف المنتظم في الهياكل الأمنية، وهما المسألتان اللتان أبرزهما الناتو وكارلا دل بونتي بوصفهما سبباً رئيسياً لعدم قدرتهما على التعاون بفعالية مع محكمة لاهاي.

وهي إذا ما فعلت تلك الأشياء، تكون قد خطت خطوات هائلة إلى الأمام - ليس نحو عضوية شراكة الناتو للسلام فحسب، ولكن في غضون ذلك نحو عضوية حلف الأطلسي نفسه. ولذلك يؤمني أن أقول إنه، مع ذلك، ظهرت خلال الأيام الأخيرة علامات تراجع إلى الوراء عن الإصلاح في مجال الدفاع - ومرة أخرى، أعرب عن أسفي لأن أقول - من جانب السلطات في جمهورية صربسكا. إنني أقبل أن يقال إننا نطلب الكثير جداً من سلطات جمهورية صربسكا؛ وفي الواقع أن الإصلاحات كانت حتى الآن أكثر إيلاها لها منها بالنسبة للكيان الاتحادي. إنني أقبل أن يقال

وضع حد لرداءة عمل الشرطة هي في الحقيقة جزء من خدعة ذكية لإلغاء جمهورية صربسكا نفسها. وأود أن أقول بصورة قاطعة مرة أخرى، أمام هذه الهيئة، إن ذلك ليس صحيحاً. فوضع جمهورية صربسكا محمي باتفاق دايتون، ومهمتي كممثل سام هي حماية اتفاق دايتون وتنفيذه. ووضع جمهورية صربسكا في اتفاق دايتون مضمون. ولا توجد سياسة أو أي نية من جانب أي أحد في المجتمع الدولي لتغيير ذلك الترتيب. وليس صحيحاً أن يقال إن إصلاح الشرطة جزء من سياسة عامة تهدف إلى تلك النتيجة.

ومع ذلك، يجب أن تحدث إعادة هيكلة للشرطة، وفقاً لمبادئ المفوضية الأوروبية، إذا كانت البوسنة والهرسك تريد الحصول على الضوء الأخضر من بروكسل في أيار/مايو والانطلاق في ذلك الطريق التاريخي إلى أوروبا. وحدث ذلك أو عدمه يتوقف الآن، مرة أخرى، على سلطات صربسكا، التي تمثل الهيئة الوحيدة ذات الشأن التي تمنع ذلك الإصلاح.

ثالثاً، إننا مستمرون في المضي قدماً فيما يتعلق ببقية جدول أعمالنا للإصلاح، وفقاً للمهام الأساسية الأربع التي حددت في خطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ رسالته.

لقد افتتحت المحكمة الجديدة ومرافق السجن المشدد الحراسة في سرايفو في وقت سابق من هذا الشهر. وإحدى خصائص السيادة وكيان الدولة أن تكون الدولة قادرة حتى على محاكمة أفظع الجرائم في إطار مؤسستها الداخلية. والبوسنة والهرسك الآن أول بلد في منطقة البلقان يضع إجراءاته الداخلية الخاصة لمحاكمة مجرمي الحرب فيه وفق المعايير الدولية. وأود أن أشيد هنا بالقاضي ثيودور ميرون من محكمة لاهاي، الذي كان مناصراً قوياً وكان الدينمو الذي يدفع تلك العملية إلى الأمام.

الصرف على الحكومة والسياسيين والبيروقراطية حتى تتمكن من الإنفاق بقدر أكبر بكثير على مواطنيها. وما لم تفعل ذلك، لن تستطيع بناء الولاء للدولة بين مواطنيها، وهو مطلب أساسي لكيان الدولة.

وفي ذلك السياق، أود أن أقول إن حكومة الاتحاد قد فشلت في الوفاء بالتعهدات والوعود التي قدمتها للبنك الدولي بشأن تخفيض منافع المحاربين القدامى. وما لم يعالج ذلك بسرعة، فإن البلد كله، الذي يسحقه الفقر، سيفقد حوالي ١٣٠ مليون مارك ألماني من برنامج معونة البنك الدولي. وبهذا المعنى، في حين أن جمهورية صربسكا قد استبقت الأمة رهن الفدية فيما يتعلق بالتعاون مع محكمة لاهاي، فإن الاتحاد في طريقه الآن إلى استبقاء الأمة رهينة الفدية ما لم يعالج ذلك، من حيث الدعم الذي يقدمه البنك الدولي، وبالتالي صندوق النقد الدولي في ترتيباته الاحتياطية أيضا.

سيكون هذا تقريرى ما قبل الأخير إلى مجلس الأمن بصفتي ممثلا ساميا وممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي. سأتحلى عن وظيفتي في نهاية هذه السنة، تقول زوجتي. ولكن بقيت تسعة شهور بين الآن وذلك الحين، وينبغي لنا الاستفادة الكاملة من كل يوم يمر. ولأن هذه سنة بالغة الأهمية بالنسبة للبوسنة والهرسك: الذكرى العاشرة لسربرينيتشا؛ ثم الذكرى العاشرة، في وقت لاحق من السنة، لاتفاق دايتون للسلام نفسه.

وإنني، مثل معظم الناس في البوسنة والهرسك، أريد أن تكون هذه السنة، وآمل أن تكون هذه السنة، وأعتقد أن هذه يمكن أن تكون، سنة تتذكر فيها البوسنة والهرسك ماضيها، ولكن تركز فيها طبعاً بصورة متزايدة على مستقبلها. وأكثر من ذلك، أريد أن تكون هذه سنة تتخذ فيها البوسنة والهرسك قطيعة حاسمة مع ذلك الماضي باستيفاء

إننا نطلب الكثير. ولكن يجب أن تفهم السلطات فهما واضحا ما ينطوي عليه الأمر من مجازفة، لها وللبلد كله على حد سواء. ففي اللحظة التي أصبحنا أخيراً نحرز فيها تقدماً في مسألة التعاون مع محكمة لاهاي التي ظلت حتى الآن صعبة القيادة، سيكون في غاية الحمق التراجع إلى الوراء فيما يتعلق بالمتطلبات الرئيسية الأخرى في جدول أعمال الإصلاح.

أخيراً، كان هناك تطور هام آخر منذ أن خاطبت المجلس آخر مرة، وهو الانتقال من قوة تحقيق الاستقرار بقيادة الناتو إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. ويسرني أن أقول إن تغيير المسؤولية الرائد هذا قد سار على نحو في غاية الجودة؛ وهذا على ما أحسب هو تعريف الانتقال الذي لا تشوبه شائبة. إذ لم يلاحظ أهل البوسنة والهرسك اختلاف القيادة، بالرغم من أنه كان كبيراً. واليوم تعمل قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي بصورة فعالة، وكذلك المقر الجديد للناتو. لقد تحقق الكثير جداً، والجيد جداً. وأعتقد أنه ما زال يجري إحراز تقدم حقيقي.

ولكن قبل أن أحتم تقريرى، أود أن أخص بالذكر مجالا يبعث في نفسي على الفور القلق على المستقبل. لقد وصلنا الآن مرحلة يتعين علينا فيها معالجة استدامة الهياكل المالية الحكومية في البوسنة والهرسك. فكل الكيانات سيواجهان عجزاً ضخماً وغير محتمل هذه السنة. ومن الضروري تماماً أن ننظر إلى الحاجة إلى الإصلاح الوظيفي بغية زيادة فعالية الحكم في البوسنة والهرسك. وفي الوقت الحالي تنفق الدولة ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من ضرائب المواطنين على الحكم فقط، ولا تنفق سوى البقية - ٣٠ في المائة أو حواليتها - على الخدمات المقدمة إلى المواطنين. وذلك هو السبب في وجود خدمات صحية رديئة، ومعاشات تقاعدية غير كافية وأقل أجور للشرطة في أوروبا. ويتعين على البوسنة والهرسك أن تقلل بقدر كبير من

أعطي الكلمة الآن لوزير أمن البوسنة والهرسك، السيد باريسا كولاك.

السيد كولاك (البوسنة والهرسك) (تكلم بالبوسنية؛ الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يشرفني أن أحاطب المجلس اليوم، بالنيابة عن مجلس وزراء البوسنة والهرسك، وأن أشارك في المناقشات المتصلة بتقرير الممثل السامي للمجتمع الدولي في البوسنة والهرسك.

ويسرني بشكل خاص أن أعلم المجلس، الذي عقد عددا من الاجتماعات المكرسة للسلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، بأني جئت إلى هنا اليوم لأعرب عن التزامنا الثابت ببذل جهود إضافية، وفاء بما تبقى من التزامات البوسنة والهرسك، مما سيفسح الطريق أمامنا للبدء في مفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

إن السلم والاستقرار في البوسنة والهرسك أتاحا رؤية واضحة لما سيعنيه المستقبل بالنسبة للبوسنة والهرسك. إنه سيعني أن تصبح البوسنة والهرسك عضوا في الاتحاد الأوروبي؛ وذلك هو الموقف المشترك لكل الأطراف السياسية في البلد.

لقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بانتقال البلد مما يسمى بحقبة دايتون، إلى ما يسمى بحقبة بروكسل. وقد طورنا الإطار القانوني؛ فقد دخل ٣٨ قانونا جديدا حيز النفاذ. وإننا الآن في المرحلة الأخيرة من الالتزام بتوصيات دراسة الجدوى. ونتوقع أن يقر الاتحاد الأوروبي بالتقدم الهام من جانبنا وأن يعطينا الضوء الأخضر لافتتاح المفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب في أيار/مايو من هذا العام.

من الحقائق أن البوسنة والهرسك أحرزت تقدما كبيرا في الالتزام بالتوصيات الـ ١٦ في غضون فترة زمنية قصيرة جدا، ومن الحقائق أيضا أننا سنواصل جعل العملية

متطلبات الاستقرار والانتساب للاتحاد الأوروبي وعضوية شراكة الأطلسي للسلام، وأن تشرع بالتالي في تركيز نفسها بشكل راسخ في الهياكل الأوروبية الأطلسية التي هي دارها المستحقة. وتلك الهياكل أفضل ضمان للاستقرار والأمن والإزدهار في الأجل الطويل للبوسنة والهرسك. وحالما يحدث ذلك - حالما تُحتاز تانك البوابتان، كما أعتقد أنه يمكن اجتيازهما في الأشهر القليلة المقبلة - فإن البوسنة حينئذ ستكون فعلا في عصر جديد. إن عصر الاستقرار في إطار اتفاق دايتون يقترب من النهاية. والمرحلة التالية - الاندماج وبروكسل - تبدأ الآن.

والفرصة الآن متاحة للبوسنة والهرسك: الفرصة لتثبيت أقدامها، بعد عقد من توقيع اتفاق دايتون، دولة قادرة على البقاء، بصورة لا رجعة فيها على طريق الاندماج الأوروبي، بوجود سياسيين في القيادة يقبلون الواجبات والالتزامات والمعايير المتوقعة من المناصب العليا.

وإذا ما حدث ذلك فإنه، على ما أعتقد، سيفسح المجال في القريب العاجل لنوع جديد من المشاركة لنا، وكذلك للمجتمع الدولي. وحالما تعبر البوسنة والهرسك هاتين المرحلتين أعتقد أن من واجبنا، بصفتنا المجتمع الدولي، أن ننظر في الخطوات التي ينبغي أن نتخذها للتأكد من أن تكون مشاركتنا مع البوسنة والهرسك، كدولة ذات سيادة، مشاركة مناسبة، وأن تدار إذا لزم الأمر - وأعتقد أنه ينبغي أن يكون لازما - بأسلوب أخف ثقلا وأقل تدخلا وأقل اقتحاماً، وأكثر تشابها مع الهياكل الموجودة في الديمقراطيات الانتقالية الدولية الأخرى. لكن الأشهر القليلة المقبلة ستكون حاسمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللورد آشداون على بيانه.

مع بعض الاستثناءات. ومن بين ٢,٢ مليون لاجئ وشخص مشرد عاد ما يقرب من مليون فرد إلى ديارهم قبل الحرب، ويتمنى ٢٥٠.٠٠٠ فرد آخرين أن يفعلوا ذلك.

ونشعر بقلق خاص إزاء حالات الناس الذين غادروا ديارهم في غضون السنوات الخمس الماضية. وقد غادر ما يقرب من ١٠.٠٠٠ كرواتي منطقة بلدية بنيلوقا وحدها منذ ١٩٩٩. وتوجد أيضا بعض المناطق التي انخفضت فيها أعداد اللاجئين العائدين إلى الحد الأدنى. لذلك فإن العودة المستدامة يجب أن تعني أن الناس يجب أن تكون لديهم إمكانية التمتع الكامل بحقوقهم. والبوسنة والهرسك يجب أن تحترم معايير كوبنهاغن التي وضعها الاتحاد الأوروبي وسيادة القانون وحقوق الإنسان للجميع.

هذه السنة ستصادف الذكرى السنوية العاشرة لاتفاق دايتون. ونحن الحاضرين لدينا جميعا أسبابنا لاعتبار دايتون قصة نجاح. لكن مهامنا لم تنجز بعد. وكجزء من عملية التكامل الأوروبية والارتقاء إلى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي، نود أن نبني دولة يمكن لجميع المواطنين فيها أن يشعروا بالثقة. ولبلوغ تلك الغاية من الضروري أن يجري ليس فقط إصلاح الجيش والشرطة وإنما أيضا السلطة القضائية. فالسلطة القضائية المستقلة أهم ركن من أركان كل ديمقراطية.

وبوسع الممثل السامي أن يبلغ المجلس بأن ٨٧٧ قاضيا ومدعيا عاما تم تعيينهم في البوسنة والهرسك. ولكن بالنسبة إلى إصدار لوائح الاتهام، توجد قضايا أمام محكمة البوسنة والهرسك يقوم أفراد دوليون بالبت النهائي فيها - بما في ذلك إصدار الأحكام. وهذا ناتج عن واقع أن المجالس القضائية تتألف من قاضيين دوليين وقاض محلي واحد. لقد تم إدراج الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في دستور البوسنة والهرسك وهي تتمتع، بالتالي، بالأسبقية على

أكثر دينمية، حتى يتسنى لنا قطع شوط طويل في عملية الاستقرار والانتساب وقت حلول الذكرى السنوية العاشرة لدايتون.

وأود أن أوضح بضعة مجالات حققنا فيها، حقا، تقدما كبيرا: إصلاح الأنظمة المالية وأنظمة الجمارك والضرائب، وهياكل الدفاع والأمن، وسيادة القانون والسيطرة على الحدود. وأنشأنا لجنة وطنية لمكافحة الجريمة، وخفضنا بشكل ملموس عدد حالات الدخول غير الشرعي إلى البلد.

وقد جرى إتمام خطة إعادة هيكلة قوات الشرطة التابعة للبلد في ظل الإشراف الملحوظ للسيد ويلفرد مارتنس. وإننا الآن نبذل جهودا جدية جدا لكفالة إمكانية التوصل إلى توافق آراء سياسي من جانب جميع أصحاب المصلحة في البلد في هذا الصدد. وإننا نفهم أن هذا يشكل أحد أهم الشروط المعلنة في دراسة الجدوى، وسنبذل قصارى جهدنا لتنفيذه. وذلك لن يكون لمصلحة البوسنة والهرسك فحسب، بل سيفيد أيضا أوروبا بأسرها.

أخيرا، إن الوفاء بالواجبات المنبثقة عن المرفق ٧ من اتفاق دايتون عملية جارية. ومن البديهي أننا لا يزال لدينا الكثير مما يتعين القيام به، لكنني أؤكد للمجلس أن عملية عودة اللاجئين والأشخاص المشردين وكذلك قضية المطالبة بالملكات، قد حققنا مؤخرا تقدما كبيرا. وإن رضا المجتمع الدولي في هذا المجال يعبر عن ذلك.

ومسألة عودة اللاجئين والأشخاص المشردين يجري حلها عبر مفاوضات مباشرة مع البلدان المجاورة؛ وهذا أيضا يعطي زخما للحل النهائي للمشكلة. غير أنني أود أن أبلغ المجلس أن عملية عودة اللاجئين لم تكتمل حتى اليوم، بعد مضي عشر سنوات على توقيعنا اتفاق السلام. أما عملية إعادة الممتلكات فقد اكتملت بنجاح في معظم أنحاء البلد،

الأمل أن تتمكن، بالعمل مع لجنة البندقية ومجلس الأمن، من إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

ونتوقع أنه مع توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب، سيزرع فجر عهد جديد في البوسنة والهرسك. لذلك، نود أن نؤكد على استعدادنا للاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن العمليات الجارية. وهدفنا هو إيجاد البوسنة والهرسك التي لا تحتاج إلى سلطات بون المحسدة في الممثل السامي.

وبالرغم من أن القرار الأخير حول تمديد أو تعديل الولاية الحالية لمكتب الممثل السامي يعود إلى مجلس الأمن، إلا أنني أود أن أؤكد على استعداد سلطات البوسنة والهرسك للاضطلاع بمسؤولياتها الكاملة بشأن زيادة تنمية بلدنا. ونأمل أن نكون شريكا للمجتمع الدولي في إطار الجهود المشتركة التي تبذل لبلوغ العضوية الكاملة في هيكلي الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على حد سواء.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): نتوجه بالشكر إلى اللورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، على تقريره المفصل عن التقدم الحرز في تنفيذ اتفاق السلام خلال الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما نود أن نشكر صاحب السعادة السيد باريسا كولوك، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الأمن في البوسنة والهرسك، على بيانه المفصل عن الوضع في ذلك البلد. ونشيد بالنجاح الذي تحقّق في البوسنة والهرسك منذ توقيع اتفاق دايتون للسلام ومؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن عام ١٩٩٥.

إن التقرير مقسّم إلى عدة أجزاء، ولكنني سأقتصر في ملاحظاتي على تناول مجرد أربعة منها. أولاً، في ما يتعلق بالانتقال من منظمة حلف شمال الأطلسي إلى الاتحاد الأوروبي فإننا نشيد بالانتقال السلس والناجح للسلطة من

القوانين والنظم المحلية. ولكن القضاة الدوليين لا يتقيدون في بعض الحالات بالاتفاقية. ومن الأمثلة على ذلك طول فترة الاحتجاز، وتغيير التهم أثناء الاحتجاز، وقوائم الأدلة الناقصة والمتغيرة باستمرار، وصدور بيانات علنية عن المدعين العامين، ونشر لوائح الاتهام على الملأ قبل صدورها رسمياً من المحكمة. هذه الممارسات كلها تتناقض مع الممارسات العادية ومع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وإننا نؤمن بأن الاتفاقية الأوروبية يجب تطبيقها حيث نؤشك أن نصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي. وإن بناء الثقة في القضاء خطوة أخرى صوب سيادة القانون والمصالحة في البوسنة والهرسك و صوب استقرارها.

وعلى الصعيد العالمي، أصبحت البوسنة والهرسك شريكاً للمجتمع الدولي عن طريق المشاركة في الجهود الدولية في بعثات بناء السلام التي تقودها الأمم المتحدة في كل أرجاء العالم. وإننا نقف على أهبة الاستعداد لبذل المزيد من تلك الجهود؛ وإنني أشير في هذا السياق إلى واجباتنا في المقام الأول تجاه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

إن الهياكل القضائية في البلد جاهزة للشروع في عمليات جرائم الحرب الآن، بعد أن أسسنا دوائر محكمة جرائم الحرب بمحكمة الدولة، ومكتب المدعي العام الحكومي. كما أسسنا فريقاً عاملاً مشتركاً بين الوكالات يتولى مسؤولية التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ وهذه خطوة هائلة إلى الأمام. وقد بدأت مؤسسات البوسنة والهرسك في تولى المسؤولية عن التنسيق والمراقبة فيما يتعلق بكل الوكالات المسؤولة عن إلقاء القبض على مجرمي الحرب الذين ما زالوا طلقاء.

أما بالنسبة إلى سحب شهادات الصلاحية عن أفراد الشرطة، فإن رئيس مجلس الوزراء قد التجأ إلى لجنة البندقية التابعة لمجلس أوروبا التماساً للمساعدة والإرشاد، ويجدوننا

الذين ساهموا بطريقة أو بأخرى في عودة اللاجئين إلى البوسنة والهرسك بسلامة وكرامة.

وبالنسبة لجرائم الحرب، نرحب بالتطور الإيجابي الذي أبلغنا به هذا الصباح اللورد آشداون حول التعاون الوشيك من جانب جمهورية صربسكا في القبض على المتهمين وتقديمهم إلى محكمة لاهاي. ويمثل إنشاء دائرة لجرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك وتعيين قضاة ومدعين عامين خطوة في غاية الأهمية. ومن الضروري الآن كفالة أن تتم محاكمة الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم الحرب والجريمة المنظمة، وأن يتم إعلاء سيادة القانون. ونغتنم هذه الفرصة لكي نشجع البوسنة والهرسك وجميع الأطراف المعنية على مواصلة التعاون بصورة كاملة مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أخيرا نود أن نحث البوسنة والهرسك، بالتعاون مع مكتب الممثل السامي والقوة التابعة للاتحاد الأوروبي، على الاستمرار في رصد تهريب الأسلحة والقبض على جميع مجرمي الحرب لضمان أن يكون الاستقرار الذي تحقق مستقرا قويا ومستداما.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أبدأ ببيان بتقديم الشكر إلى اللورد آشداون على تقريره (S/2005/156، المرفق، الضميمة)، وعلى إحاطته الإعلامية التكميلية. وأقدر أيضا الجهود التي يبذلها من أجل تعزيز عملية السلام في البوسنة والهرسك.

ومن دواعي سرورنا أن نلاحظ أنه، منذ النصف الثاني من العام الماضي، اضطلعت السلطات في البوسنة والهرسك بإنجاز الكثير من الأعمال الإيجابية وحققت إنجازات كبيرة في ميدان تعزيز السلطة الوطنية، والانتعاش الإقتصادي وإعادة التعمير مما أدى إلى تسريع خطى الإصلاحات المؤسسية وتيسير عودة اللاجئين والمصالحة

قوة حفظ السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي والذي تم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. كما نشيد بالاتحاد الأوروبي للنهج الشامل الذي اتخذه وبرنامج المساعدة الذي وضعه من أجل هذا البلد. وقد حان الوقت الآن لكي تعمل البوسنة والهرسك من أجل تحقيق التقدم والاستقرار في البلد، ومن أجل إيجاد مجتمع سلمي متعدد الجنسيات تتوفر له أسباب البقاء، بينما يستعد البلد لدخول الاتحاد الأوروبي والاندماج فيه.

وإذ نتقل إلى الإقتصاد، فإننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي جرت في إصلاح الإقتصاد. فالسلام الدائم لا يمكن أن يتحقق في حالة ما بعد انتهاء الصراع إلا إذا صاحبه تقدم في القطاع الإقتصادي. ويسرنا أن نلاحظ أنه بمساعدة مكتب الممثل السامي، فقد تم عكس مسار سوء الإدارة وعدم الكفاءة والتلاعب السياسي في الشركات العامة، وذلك بتعديل التشريعات وتطبيق الإصلاحات العامة على إقتصاد البوسنة والهرسك.

ثالثا، فيما يتعلق بعودة اللاجئين والمشردين داخليا، تجد تنزانيا التشجيع الكبير في عودة اللاجئين رقم مليون إلى البوسنة والهرسك خلال الفترة التي يغطيها تقرير الممثل السامي. ونلاحظ التقدم المشجع الذي حققته السلطات في تنفيذ قانون الملكية للسماح بعودة اللاجئين وإعادة اندماج العائدين بسلامة. وقد قام بلدي على مر السنين، كما يعلم الأعضاء، بتوفير المأوى لمئات الآلاف من اللاجئين من البلدان المجاورة. وإن تجارب من قبيل تلك المتعلقة بالبوسنة والهرسك تزيد أملنا في أن وجود اللاجئين في البلد المضيف يشكل، في نهاية المطاف، وضعا مؤقتا وأن على بلدان الأصل أن تضطلع في النهاية بمسؤوليتها عن عودة مواطنيها. وإننا نحيي مكتب الممثل السامي والاتحاد الأوروبي وجميع الآخرين

السلام ولتحقيق التنمية المستدامة في البلد. كما أنها تعتبر مؤشرات إلى درجة اندماج البلد في العائلة الأوروبية.

وتبين المعلومات المشجعة التي قدمها الممثل السامي أن سلطات البوسنة والهرسك قد فهمت بشكل صحيح الأهمية الكاملة لهذه المسألة بالنسبة لمستقبل بلدها.

وعن طريق الدعم الذي يتمتع به ذلك البلد لتعزيز نظامه القضائي، فإننا نأمل أن يتم أيضا التوصل إلى حل لمسألة جرائم الحرب من خلال إنشاء دائرة جرائم الحرب والإجراءات المتخذة التي تسمح لها بأن تعمل بدون أي تأثير خارجي لكي تستطيع الوفاء بولايتها بروح من النزاهة والحياد السياسي.

وإذ ننتقل إلى مجال آخر، يبدو أن إصلاح الإقتصاد قد بدأ الآن يتحقق بسرعة كاملة من حيث الإجراءات التي تم اتخاذها. إننا نرحب بالتدابير الإيجابية المتخذة في مجال السياسة النقدية والضريبية، والتي سمحت للبلد بإعادة تحقيق ميزانية متوازنة للدولة لعام ٢٠٠٤.

والتقدم الكبير المحرز في عدد من القطاعات الرئيسية مثل النقل والطاقة وتحديد العلاقات مع الشبكة الأوروبية هو بالفعل أمر حاسم. ولذلك، يجب تشجيع السلطات البوسنية على الاستمرار في ذلك الاتجاه الإيجابي من أجل تجاوز آثار الحرب.

كما أننا نرحب بالجهود المبذولة في مجال الدفاع والمراد بها تعزيز الدولة المركزية من خلال استعادة الصلاحيات التي كانت تمارسها الكيانات. ويمكن للمدخرات الناجمة عن ذلك أن تساعد على تعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التدابير الجريئة المطلوبة لتحقيق ترشيد هذا القطاع.

ونرى أهمية كبيرة في تعزيز الجهود المبذولة لغرس ثقافة حقيقية للسلام في الأذهان من خلال تعزيز المصالحة

الوطنية وترسيخ سيادة القانون. ونعرب عن تقديرنا لكل هذه الإنجازات التي حققتها.

وقد اضطلع مكتب الممثل السامي أيضا بدور إيجابي وميسر في تلك المجالات. ونرحب بالانتقال السلس للسلطة من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن الاتحاد الأوروبي سيسهم إسهاما مفيدا في صون الاستقرار في البوسنة والهرسك.

ويوافق هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لتوقيع اتفاق دايتون للسلام. وبفضل الجهود التي بذلتها جميع الأطراف في البوسنة والهرسك، بمساعدة المجتمع الدولي تحقق تقدم هام في جميع مجالات إعادة التعمير الوطني في ذلك البلد. وهذه الإنجازات في عملية السلام في البوسنة والهرسك قد تم تحقيقها بشق الأنفس وينبغي أن تعزز بها جميع الأطراف.

ونتوقع أن تقوم جميع الأطراف في البوسنة والهرسك بتعزيز الثقة المتبادلة والتضامن حتى تصبح قادرة على قيادة شعبها، من كل الأعراق، على طريق التعايش السلمي والتنمية المشتركة.

ولا تزال الصين تشعر بالقلق إزاء تطورات الوضع في البوسنة والهرسك، وسنبذل جهودنا الخاصة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، لتحقيق السلام الدائم والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر اللورد آشدان على عرضه الذي أبرز التقدم الكبير الذي حققته البوسنة والهرسك في مسيرتها نحو الانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام ونحو البدء بإجراء مفاوضات بشأن إبرام اتفاق للاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وتعد تلك المشروعات الوطنية حاسمة لبناء

أولا، بالنظر إلى التطورات التي حدثت منذ تشرين الثاني/نوفمبر، حين نوقشت الحالة في البوسنة والهرسك آخر مرة في مجلس الأمن، من الملائم أن نشيد بالقوة الأوروبية على تحولها السلس من قوة تحقيق الاستقرار، وخاصة على الجهود الاستباقية والعملية التي تبذلها القوة الأوروبية منذ بداية ولايتها لتعزيز الأمن والاستقرار. فتقسيم العمل مع ما تبقى من مقر منظمة حلف شمال الأطلسي في سراييفو والتعاون معه قد أثبتا نجاعتهما، ولذلك، وكما تبدو لنا الأمور، لا ضرورة للتغيير في هذا المجال.

ثانيا، نشيد بالمثل السامي، اللورد آشداون، على الطريقة التي نجح بها في إحراز تقدم واضح مع الحفاظ على التوازن الصعب بين الاستخدام الاستباقي لسلطاته المنبثقة من بون، من ناحية، وبين ضمان الانتقال التدريجي للمسؤولية والملكية السياسية إلى دولة البوسنة والهرسك، من ناحية أخرى. ونحن ندعم خفض التدريجي لحجم مكتب الممثل السامي. ولكن المهمة لم تُنجز بعد؛ وحيث أننا قد نفكر في إجراء تعديلات على السلطات المنبثقة من بون، ينبغي أن نفعل ذلك بطريقة مدروسة وبالاتباه اللازم لإمكانية نشوب أزمات جديدة في البوسنة والهرسك.

أخيرا، وهو الأمر الأكثر أهمية، في ما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن الدائمك تلتزم التزاما قويا بالمصير الأوروبي للبوسنة والهرسك. ولقد باتت عضويتها في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي قاب قوسين أو أدنى، ونأمل أن تشرع البوسنة والهرسك قريبا في المهمة الشاقة ولكنها أيضا مجزية والمتمثلة في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي على إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. إن الطريق أمامنا واضح، ولكن الشروط التي سيتعين على الحكومة في سراييفو أن تفي بها واضحة أيضا.

الوطنية، التي تدلل عليها بوضوح إعادة توحيد مدينة موستار، وهو ما يجري تحقيقه الآن.

إلا أن الحالة المتعلقة بوضع سياسة لمراقبة ورصد وسائط الإعلام في البلد غير مرضية رغم أنها تبدو لنا ذات أهمية كبرى. ونأمل التغلب قريبا على العواقب التي حالت دون اعتماد تشريع للإذاعات.

ختاما، نود أن نشيد إشادة مستحقة تماما بالمثل السامي ومكتبه على العمل الذي قاما به برؤية ثاقبة وبحكمة لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام. كما نرحب بالدور الذي قامت به القوة الأوروبية، التي تسلمت بشكل نموذجي من قوة تحقيق الاستقرار مهمة الحفاظ على التزام المجتمع الدولي ببناء السلام في هذا البلد.

السيد فابورغ - أندرسن (الدائمك) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أنضم إلى غيري من المتكلمين في الترحيب بالمثل السامي، اللورد آشداون، وبمثل حكومة البوسنة والهرسك - وزير الأمن، السيد باريسا كولاك - في المجلس. وأشكرهما على إحاطتهما الإعلاميتين المثيرتين للاهتمام والمثيرتين اليوم. كما أشكر الأمين العام واللورد آشداون على التقرير الخطي المقدم إلى المجلس، والذي هو سرد مثير للإعجاب وتفصيلي للتقدم الملحوظ الذي أحرز على أرض الواقع في البوسنة والهرسك، خاصة في ما يتعلق بالإصلاحات الهيكلية. ورغم أنه ما زال يتعين تنفيذ تشريعات رئيسية إلى حد كبير، إلا أن المنجزات المحققة حتى الآن تمل في الحقيقة التفاؤل المعرب عنه هنا اليوم.

وسيدلي سفير لكسمبرغ بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد الدائمك ذلك البيان تأييدا كاملا.

حيث أننا ننشاطر أغلب الآراء والملاحظات التي أعرب عنها بالفعل آخرون اليوم، يمكنني أن أحصر تعليقاتي في ثلاث نقاط رئيسية.

كبيراً. وسرنا أيضاً أن نسمع من اللورد آشداون عن الانتقال الناجح للسلطة من قوة تحقيق الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي إلى قوة الاتحاد الأوروبي المتعددة الجنسيات لتحقيق الاستقرار.

إن التقدم الكبير المحرز في تحقيق الإصلاحات الهيكلية السياسية والاقتصادية، خاصة في ما يتعلق بسيادة القانون والتشريعات والدفاع، قد أوجد مستقبلاً واعداً للبوسنة والهرسك، التي تتقدم نحو التحول إلى دولة سلمية وقابلة للبقاء وتسير على طريق اندماجها في أوروبا.

وبالنسبة إلى الإصلاحات المؤسسية، نعتقد أن البوسنة والهرسك تسير على الطريق السليم نحو السلم والاستقرار وذلك من خلال إنشاء دائرة لجرائم الحرب داخل محكمة البوسنة والهرسك لمحكمة مرتكبي جرائم الحرب والجريمة المنظمة عبر الجهاز القضائي الخاص بها. ولقد جاء تعيين أول فريق من القضاة والمدعين العامين ليمثل قفزة كبيرة نحو تحقيق الإصلاحات في الجهاز القضائي. وبالنسبة لهذه النقطة، نرحب على وجه الخصوص بالبيان الذي أدلى به وزير الأمن في البوسنة والهرسك والذي قال فيه إن أهم دعامة لكل ديمقراطية هي وجود جهاز قضائي مستقل.

إن إنشاء قوة مكتملة من الشرطة على مستوى الدولة لمكافحة الجرائم المنظمة والدولية والفساد والإرهاب، وإنشاء لجنة لإعادة هيكلة الشرطة هما أيضاً أمران يتصفان بالأهمية. وإجراء أول انتخابات بلدية في تشرين الأول/أكتوبر الماضي كان إنجازاً آخر في إطار تحقيق الإصلاحات السياسية.

ويسرنا أن نلاحظ إحراز تقدم في برنامج الإصلاح الاقتصادي للبوسنة والهرسك. فالنجاح المحرز في إعادة تحقيق ميزانيات حكومية متوازنة والتقدم الكبير في إنفاذ مجموعة موحدة من القوانين الضريبية في كل أنحاء البلاد هما خطوتان

وينطبق ذلك بصفة خاصة على التعاون الكامل وغير المشروط مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من الحكومة الوطنية والكيانات على حد سواء. ونرحب بالتقدم الذي شهدناه مؤخراً، والذي أكدته هذا الصباح اللورد آشداون، ولكن إحراز المزيد من التقدم مطلوب من أجل تحقيق التعاون الكامل. وحقيقة أن رادوفان كاراديتش ورادكو ملاديتش، وغيرهما من الأشخاص المدانين بجرائم الحرب، ما زالوا فارين تظل تلقي بظلال قائمة على كل التقدم الآخر المحرز في البوسنة والهرسك وعلى الجهود التي مافتي المجتمع الدولي يبذلها في ذلك البلد منذ أكثر من عقد.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة إيجابية. فبعد الاستماع إلى الإحاطات الإعلامية المقدمة اليوم، نحن مقتنعون بأن التطورات التي حدثت في البوسنة والهرسك تتجه في المسار السليم، ولكن ليس إلى الدرجة التي تبرر الإنهاء الفوري للمساعدة الأجنبية. وتعد الدائرك حالياً برنامجاً لمساعدات كبيرة تركز على التنمية الاقتصادية المحلية، وسيواصل دعمنا لبناء المجتمع المدني. ولكني أعتقد أننا جميعاً نشعر بالالتزام القوي من حكومة وشعب البوسنة والهرسك معاً بتحمل المسؤولية عن بناء مستقبل أفضل وأكثر ازدهاراً وديمقراطية، ونحن نرحب بذلك.

السيد مر كادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): ينضم

وفدي إلى الوفود الأخرى في التقدم بالشكر إلى اللورد بادي آشداون على إحاطته الإعلامية الوافية بشأن التطورات المتعلقة باتفاق السلام في البوسنة والهرسك. كما نرحب هنا هذا الصباح بحضور نائب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك ووزير الأمن فيها.

يشجع الفلبين أن تسمع عن إنجاز الكثير منذ تدخل المجتمع الدولي قبل عقد من أجل وضع حد لإراقة الدماء التي كانت تتم بحماقة. ولقد قطعت البوسنة والهرسك شوطاً

مؤخرا تعاوننا كاملا، نأمل أن تكون الخطوات التي اتخذتها البوسنة والهرسك بالإضافة إلى إنشاء دائرة جرائم الحرب داخل محاكم الدولة، خطوات إيجابية ستؤدي في نهاية المطاف إلى التعاون الكامل من البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد تحقق الكثير في إعادة بناء البوسنة والهرسك منذ خروجها من الحرب المدمرة. ونأمل أن يتضمن التقرير التالي للممثل السامي في شهر آب/أغسطس المقبل، تطورات إيجابية تتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من جانب سلطات البوسنة والهرسك.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):

سأقتصر على تعليقات موجزة حيث أنني ألتزم تماما بما سيدي به بعد قليل السفير هوشيت، ممثل لكسمبرغ، وذلك بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أولا، أود أن أهنئ مرة أخرى الممثل السامي على عمله الملهم والجاد في البوسنة والهرسك. وكالمعتاد، فإن تقريره يعطي تفاؤلا بشأن تقدم البلد، ولا سيما في مجالات رئيسية مثل الدفاع والإصلاح الاقتصادي. وتعتبر النتائج التي توصل إليها اللورد آشداون هناك والمسار الذي يخطه ممتازة لإثبات واحدة من المعتقدات القديمة العهد والعزيزة على رومانيا، وهي أن آفاق التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي أساسية من أجل إعادة إطلاق الانتعاش في غرب البلقان واستدامته.

وفي الوقت نفسه، ما كان يمكن تحقيق تلك النتائج بدون التزام السلطات في البوسنة والهرسك. وأرحب بمشاركة السيد باريسا كولاك، نائب رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك في جلسة اليوم وأيضا بالبيان الذي أدلى به.

حاستان نحو دفع الإصلاح الاقتصادي قدماً. كما أن إنشاء منطقة اقتصادية موحدة وهيئة بيئية نزيهة ومستقيمة لجميع مؤسسات الأعمال يدلان على التزام البوسنة والهرسك بإرساء أساس مالي سليم لضمان التمويل المستقر لمتطلباتها. ونأمل للخطوات التي تتخذها البوسنة والهرسك من أجل إصلاح اقتصادها أن تعالج حالات العجز المالي المتوقعة والتي ذكرها اللورد آشداون هذا الصباح.

كما يرحب وفدي بالتقدم المحرز في عملية عودة اللاجئين والمشردين. وكان الإنجاز الآخر الكبير في عملية إعادة الوضع الطبيعي في البلد هو التوقيع الذي تم مؤخرا على مذكرة التفاهم بين مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومجلس البنك الأوروبي للتنمية من أجل جلب المزيد من التمويل الإنمائي لمساعدة اللاجئين والمشردين على العودة إلى الاستيطان في أراضيهم.

ولذلك، فمما يؤسف له أن تلك الإنجازات الإيجابية يجحبها عدم قدرة البوسنة والهرسك على التغلب على العائق المتبقي أمام تكاملها الأوروبي - الأطلسي، ألا وهو افتقارها إلى التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي حققته على جبهة إصلاح الدفاع، فإن ذلك يعرقل البت في طلبها للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي أن تظل سلطات البوسنة والهرسك ملتزمة جديا بتقديم الذين اقترفوا جرائم حرب إلى العدالة، وأيضا بمواصلة الجهود المبذولة من أجل التحري عن جرائم حرب أخرى ومقاضاة المسؤولين عنها، وذلك بغية أن يتمكن البلد من الخروج من هذا الفصل الدموي في تاريخه.

وبينما لا تمثل بعد الخطوات الأخيرة التي اتخذتها جمهورية صربسكا من أجل تقديم المتهمين إلى المحاكمة ولا يشكل حتى الآن نقل خمسة من كبار المتهمين في لاهاي

في البوسنة والهرسك، وأيضا على الحماس والتصميم اللذين يظهرهما في الاضطلاع بمهامه بصفته ممثلا ساميا.

وإذا سمح لي المجلس، أود أن أعرب عن فكرة جانبية تتعلق إلى حد ما بالبوسنة والهرسك. بعد التوصية التي قدمها الأمين العام يوم الاثنين، معروض علينا اقتراح بإنشاء لجنة لبناء السلام. ويدور جزء من الحوار بشأن تلك اللجنة حول مسألة ما إذا كانت اللجنة ستصبح هيئة استشارية أو هيئة لاتخاذ القرار. فإذا كانت ستصير هيئة استشارية، كيف يمكن للمرء أن يستخلص منها مؤشر مفهوم عن السياسة العامة وتنفيذها؟

أود أن أقول إن لدينا نموذجا هذا الصباح، وهو ما فعله الممثل السامي في البوسنة، لأن ما نجح في عمله هو تضافر العمل بين عدة منظمات دولية. وقد توصل إلى تنفيذ متسق للسياسة العامة - حتى وإن كانت تلك السياسة العامة تنفذها أطراف مختلفة - ويتضمن التعاون مع عدد كبير من الحكومات. وأعتقد أن ذلك يشكل مثالا جيدا جدا لنا.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي يشكلمان محرك التنمية الاقتصادية والديمقراطية السلمية عبر القارة الأوروبية. وأتفق تماما مع اللورد أشداون على أنهما سيصيران بالفعل المحركين الأساسيين للتغيير والتقدم في البوسنة والهرسك - بحيث نتمكن، في أقرب وقت ممكن، من الانتقال إلى عملية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب وإلى الشراكة من أجل السلام مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وسيكون ذلك علامة بارزة؛ وأعتقد أنه سيؤدي إلى الإسراع في التقدم الذي نشهده الآن. وبشأن الأسلوب الذي اتبعته هاتان المنظمتان في تنفيذ الانتقال من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي إلى القوة الأوروبية، فهما تظهران بالفعل كيف تعملان معا من أجل صالح البوسنة والهرسك. وهذا التقدم موضع ترحيب كبير.

وتأمل رومانيا أن تحرز البوسنة والهرسك تقدما في تحقيق هدفها الرئيسيين. وهما الانضمام إلى الشراكة من أجل السلام مع منظمة حلف شمال الأطلسي وإطلاق المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب. ويظل التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الشرط الأساسي المسبق لتقدم البوسنة والهرسك صوب التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي. ولذلك، ننضم إلى الآخرين في حث السلطات في البوسنة والهرسك وخاصة سلطات جمهورية صربسكا على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فجميع المنظمات الدولية التي يتطلع البلد إلى الانضمام إليها حازمة جدا وموقفها ثابت إزاء عدم وجود أي حلول وسط بشأن هذه القضية. ونخطط علما بأسباب التفاؤل الحذر التي ذكرها اللورد أشداون، ونشجع السلطات في البوسنة والهرسك على مواصلة السير على ذلك الدرب وعلى تحقيق تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وأخيرا، نحن مسرورون جدا من الانتقال السلس وبدون عقبات إلى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي، التي تساهم رومانيا فيها بقوات وبطائرة حربية. ونرحب ترحيبا خاصا بأن القوة لها ولاية واضحة لتوفير الدعم في مكافحة الجريمة المنظمة، وهذا جانب مهم في استقرار المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن مساعدة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي لأعمال بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد ذات أهمية وقيمة خاصتين.

السير إمبر جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أؤيد التعليقات التي سيدلي بها بعد قليل الممثل الدائم للكسميرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أنضم إلى زملاء آخرين في شكر اللورد أشداون على تقريره وسرده الذي نرحب به للتقدم الجاري إحرازه

هو الآن عنصر أساسي في العدالة والمصالحة في البوسنة والهرسك، وشرط مسبق للتكامل الأوروبي - الأطلسي.

هل يمكنني أن أضعها بفضاطة، سيدي الرئيس؟ إن الذين يقدمون التأييد، والذين يعملون ملاديتش وكاراجيتش ويوفرون لهما المأوى، سواء كانوا وكلاء للحكومات أو أية مؤسسات أخرى في المنطقة، ليسوا وطنيين. إنهم تذكرة بكل شيء شوه هذه المنطقة في السنوات الخمس عشرة الماضية. إنهم يمثلون الكره القومي والشبكات الإرهابية. إنهم أكبر عقبة تعترض نجاح هذه البلدان. إنهم، في نظري، مجرمون بالارتباط على الأقل. إنهم يرفضون مبدأ العدالة الدولية، وبالتالي يجرمون يومياً أبناء بلدهم من آفاق التقدم الدولي. ذلك ما يحدث نتيجة عن كل هذا الإيواء. وذلك هو السبب في أن اعتقال هذين المتهمين حيوي إذا أريد للبوسنة والهرسك أن تشغل مكانها الملائم في المجتمع الدولي، الأمر الذي نتمناه كثيراً نحن جميعاً.

السيد كيتوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية):

أشكرك، السيد الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العامة المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك. وأود أيضاً أن أقدم شكري إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد بادي أشداون، على إحاطته الإعلامية الشاملة.

مرت عشر سنوات تقريباً منذ التوقيع على اتفاق دايتون، والمهام التي استلزمها عملية السلام أنجزت على نحو مطرد خلال هذه الفترة في البوسنة والهرسك. وتشيد حكومة بلدي بجهود الإصلاح النشيطة التي اتخذتها حكومة البوسنة والهرسك بقصد توطيد نفسها بصفاتها دولة متعددة الأعراق مستقرة مدججة في أوروبا. ومن بين المنجزات نقدر على نحو خاص تدابير سياسة الإصلاح الإقتصادي، كما يجسدها التشريع المتعلق بضريبة القيمة المضافة، وإنشاء وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات والأمن على مستوى

وسرني سماع الإحاطة الإعلامية الإيجابية إلى حد كبير التي أدلى بها الوزير كولاك. ومع ذلك، لا بد لي أن أقول إن تعليقاته بشأن دور السلطة القضائية أدهشتني إلى حد ما، وخاصة في ما يتعلق بدور القضاة الدوليين، الذين اعتقدت أنهم كانوا موجودين في البوسنة والهرسك في مناصبهم الحالية بناء على طلب سلطات البوسنة والهرسك.

ولكنني أتفق بشدة مع البيانين اللذين أدلى بهما الوزير بشأن السلطة القضائية. وأؤيد بشدة أمراً ذكره، مقتبساً مباشرة من تعليقاته: "أهم دعامة لكل ديمقراطية هي استقلال السلطة القضائية". إنني أؤيد ذلك تماماً، لذا أعتبر تعليقاته أنها تشير إلى الدعم الكامل لاستقلال القضاة. ثانياً، أعلن الوزير أنه ينبغي تطبيق جميع أحكام الميثاق الأوروبي بشأن حقوق الإنسان. وأتفق تماماً مع ذلك أيضاً. وأعتقد أن كلا البيانين هو أساس أفضل للمضي قدماً من الاعتماد، وأقتبس مرة أخرى من أقوال الوزير، على "الممارسات المعتادة" للبوسنة والهرسك، لأن "الممارسات المعتادة" في البلقان لها دلالات أفضل، بصراحة، ألا أتطرق إليها.

ومع ذلك، هناك عائق أمام التقدم: فالتعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لا يزال غير موجود. وقد استمعنا إلى أقوال مشجعة عن عمليات نقل تمت مؤخراً - وبالفعل عن قرارات اتخذت في جمهورية صربيسكا لأول مرة. وتلك الأمور موضع ترحيب كبير. فهي تعبر عن الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي، وأيضاً عن اهتمام البوسنة والهرسك وجيرانها بالمصالح الذاتية الرامية إلى إحراز تقدم. وفي مناسبات عدة، أوضح مجلس الأمن بجلاء الالتزام الواقع على عاتق جميع الدول الأعضاء ببذل كل ما هو ممكن لتقديم المتهمين الهاربين إلى المحكمة في لاهاي. ويظل ذلك هو موقفنا، ويجب أن يظل كذلك. ولكن استمرار فرار كاراديتش وملاديتش وغوتوفينا يشكل وصمة عار على ضمائرنا جميعاً. وتقدم أولئك المتهمين إلى المحكمة

في التصدي للجريمة المنظمة، ونتطلع إلى مواصلة تلك الجهود.

ما فتئت اليابان تساهم بنشاط في عملية إحلال السلام في البوسنة والهرسك بصفتها عضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وتعهدنا بدفع ٥٠٠ مليون دولار لدعم إعادة التأهيل والتعمير في البوسنة والهرسك، وإننا نواصل تقديم تلك المساعدة. وفي نيسان/أبريل الماضي، في طوكيو، شاركت اليابان رئاسة الاتحاد الأوروبي في رئاسة المؤتمر الوزاري المعني بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية لغرب البلقان. وفي المؤتمر أعربنا عن رأينا في أنه ينبغي، ابتغاء كفاءة ألا تنتكس عملية تثبيت استقرار وتنمية تلك المنطقة، تركيز الجهود الإقليمية على العناصر الرئيسية الثلاثة: توطيد السلام، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الإقليمي. إننا نقدم الدعم وفقا لذلك الرأي عن طريق إيفاد مستشارين للمساعدة على تحفيز الاستثمار، ونشارك في استضافة حلقة عمل بشأن تشجيع السياحة في غرب البلقان، من جملة تدابير أخرى.

واليابان، بالتعاون مع بقية المجتمع الدولي، تعزم التقيد بالتزامها بتحقيق الاستقرار والإزدهار في تلك المنطقة عن طريق القيام بنشاطات تتضمن متابعة المؤتمر الوزاري في طوكيو. وفي جلسة عقدت هذا الشهر مع السيد عدنان تيرزيتش، رئيس مجلس الوزراء، أعاد رئيس وزراء بلدي، السيد جونيتشيرو كويزومي، التأكيد على اعتزام اليابان مواصلة دعمها لجهود البوسنة والهرسك. ولدينا اعتقاد راسخ بأن استقرار الحالة في البوسنة والهرسك ضروري لاستقرار أوروبا الجنوبية الشرقية كلها.

السيد ديسف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

اسمحوا لي أن أعرب في المقام الأول عن امتناننا للممثل السامي للبوسنة والهرسك، اللورد أشداون، على تقريره

الدولة. ونقدر على نحو خاص الجهود التي بذلها الممثل السامي للبوسنة والهرسك ومساعدوه من الموظفين.

ومع ذلك ثمة قدر كبير مما ينبغي القيام به في البوسنة والهرسك. ومن الضروري حل المشاكل المتبقية حتى يكون في استطاعة البوسنة والهرسك أن تقف على قدميها. ولهذا الغرض نتوقع من القادة السياسيين للبوسنة والهرسك، بالتعاون من المجتمع الدولي، أن يتخذوا المبادرة لتحقيق مزيد من التقدم بشأن المهام الأكثر إلحاحا، من قبيل توطيد سيادة القانون، وتحقيق مزيد من الإصلاح الاقتصادي الذي يجب أن يتضمن تحسين البيئة الاستثمارية وتقوية مؤسسات الدولة.

وترى حكومة اليابان أن التوصل إلى حل لمسألة مجرمي الحرب ضروري من أجل الإحلال الحقيقي للسلام في يوغوسلافيا السابقة. ونحن نقدر الذكرى السنوية العاشرة للفظائع التي حدثت في سريرينيتسا. ونواصل دعوة السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى تسليم كل شخص متهم باقتراح جرائم الحرب إلى المحكمة.

وفي نفس الوقت نود أن نبرز أهمية هيئة جرائم الحرب التي أنشئت بقصد مقاضاة مجرمي الحرب داخل البوسنة والهرسك والتي من المتوقع أن تكون فعالة في تشجيع المصالحة في البوسنة والهرسك من خلال عملية المقاضاة السريعة التي تقوم بها. وساهمت اليابان في هذا المشروع الهام بتوفير التدريب للموظفين وتقديم المعدات للهيئة من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وسرت حكومة بلدي بأن سمعت أن التسليم من قوة

تثبيت الاستقرار إلى قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي أنجز على نحو سلس. ونود على نحو خاص أن نشيد بالمبادرة النشيطة من جانب قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي

بالحكم الذاتي المحلي وعودة اللاجئين والمشردين داخليا. وتبعث البيانات التي يذكرها السيد كولاك في تقريره قدرا من التفاؤل، بالرغم من تأكيدده أيضا أنه ما زال هناك قدر كبير من العمل ينتظر الأداء في هذين المجالين.

وفي عشية الذكرى السنوية العاشرة لإبرام اتفاق السلام، لا يزال من الأمور بالغة الأهمية مسألة تسليم السلطات البوسنية المسؤولية عن الحالة في البلد وتشجيعها على اتخاذ قرارات على أساس من توافق الآراء، كما سلفت الإشارة. وفي ظل هذه الظروف، نرى أن تصبح مجموعة الجزاءات التي ينفذها الممثل السامي إلى أقصى الحدود تدبيرا استثنائيا. ويلزم الاستفادة القصوى بالآليات السياسية والدبلوماسية في العمل مع الأطراف البوسنية في جملة أمور منها تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وهنا، أود مرة أخرى أن أؤكد أن روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وضامنا لاتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، وعضوا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، لها موقف واضح لا لبس فيه، يتمثل في وجوب تقديم جميع الأفراد المسؤولين عن ارتكاب جرائم حرب في البوسنة والهرسك للعدالة. وسيواصل بلدنا التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عمليات التحقق والتحقيقات التي تجري بناء على طلبها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والنظام الأساسي للمحكمة.

ونلاحظ مع الارتياح أن حكومات منطقة البلقان في سبيلها لأن تنخرط على نحو فعلي أكثر من ذي قبل في حل مشاكلها المشتركة. ونعرب عن ترحيبنا بالاجتماع الذي عقد في سرايفو في كانون الثاني/يناير بين ممثلي البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وكرواتيا، والإعلان الذي تمخض عنه بشأن عودة اللاجئين وإعادة حقوق

وعلى الإحاطة الإعلامية المضمونية التي قدمها إلى مجلس الأمن. وأود أيضا أن أرحب بجاري هنا، نائب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك، السيد باريسا كولاك.

إننا نحيي الممثل السامي على العمل المنجز في السنوات الثلاث التي مضت على تسنمه مهامه. لقد أكد للتو من جديد أنه سيضطلع بالمهمة التي أناطها به مجلس الأمن حتى نهاية هذه السنة. وأثناء تلك الفترة - وإننا نتفق معه اتفاقا تاما على ذلك - يتعين إنجاز قدر كبير من العمل بغية المضي قدما على درب انتقال البوسنة والهرسك من حقبة دايتون إلى حقبة بروكسل. وقد تطرق إلى ذلك الممثل السامي نفسه وكذلك السيد كولاك.

ونؤمن بأن اتفاق دايتون يظل حجر زاوية عملية السلام في البوسنة والهرسك. وإن الأهداف السامية التي تفتدي بها فلسفة دايتون أهداف وجهية اليوم بقدر وجهيتها في الماضي. وتلك الأهداف هي، في المقام الأول، تقوية مناخ من الثقة والتعاون البناء بين شعوب البوسنة والتوصل إلى توافق في الآراء بين كل الأطراف البوسنية على بناء دولة مستقرة في البوسنة والهرسك.

ونلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تقوية المؤسسات البوسنية، الذي تطرق اليه اللورد أشداون في تقريره. وفي ذلك الصدد، نرى أن مما يكتسي أهمية أساسية أن يواصل الممثل السامي العمل بروح الشراكة مع السلطات البوسنية وأن يركز على دفع تلك السلطات إلى اتخاذ القرارات بتوافق الآراء بطريقة مستقلة.

وفي الوقت ذاته، نحن على اقتناع راسخ بأن الحاجة تقوم، إلى جانب التغييرات في إدارة شؤون الدولة وإعادة تنظيم جهاز الجيش والشرطة، إلى إيلاء اهتمام أكبر لكفالة المساواة الحقيقية بين الناس في أنحاء البلد كافة. وفي هذا السياق، يلزم الاستمرار في التركيز على المسائل المتعلقة

إلى إعادة الأمور إلى طبيعتها بالكامل في البلد. والممثل السامي، وهو أيضا الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، يدعم السلطات البوسنية بإصرار في الإقامة التدريجية لدولة مركزية منظمة وجيدة الأداء لوظائفها في نهاية المطاف. والتقدم المحرز في هذا الصدد يعزز فرص البوسنة والهرسك في بدء التفاوض على إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ولا غمك إلا أن نشجع هذا التطور.

ثانيا، أود أن أؤكد مجددا مرة ثانية أننا ندعم التعاون بين جميع سلطات البلد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة دعما كاملا. ونحيط علما، وهذا من دواعي سرورنا، بأن بعض النتائج العملية آخذة في التحقق. وهنا أيضا تتسم الأنشطة التي يضطلع بها اللورد أشداون والضغط الذي يفرضه المجتمع الدولي بأهمية حاسمة. والتطورات الإيجابية جارية، ويجب أن تتواصل هذه التطورات.

ثالثا، نرجو أن يستمر شعور قادة البوسنة والهرسك بالمسؤولية في الزيادة. ويجب أن يكون العمل الدولي بمثابة استكمال للقرارات التي تعود إلى المسؤولين المحليين، وأن تقل الاستعاضة به عنها. وقد بدأ تكوين علاقة بين القادة المحليين والمحافل الأوروبية. ولدينا ثقة في أن تلك العلاقة ستمكّن من تعزيز الشعور بالمسؤولية لدى قادة البوسنة والهرسك.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): وأود أنا أيضا أن أشكر السيد كولاك، وزير الأمن في البوسنة والهرسك، على بيانه. كما أود أن أشكر الممثل السامي، اللورد بادي أشداون، على تقريره وعلى الجهود التي يبذلها لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

ولا جدال في أن البوسنة والهرسك، وهي آخذة منذ أكثر من عقد من الزمان في الاضطلاع بمهمتها في تحقيق الاستقرار وإعادة الأمور إلى طبيعتها، بفضل تعبئة المجتمع

الملكية. وأهم شيء الآن هو أن يُكفل في الواقع العملي تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها في سرايفو. وهنا، لا بد أن تؤدي أشكال الوجود الدولي كذلك دورا إيجابيا ومشجعا.

وأخيرا، ثمة قضية منفصلة في هذا السياق هي مسألة صون الأمن. وعندما نتكلم عن الحاجة إلى بذل تركيبة دقيقة التوازن من الجهود الدولية فيما يتعلق بالترتيبات الخاصة بالبوسنة والهرسك، إنما نعني أولا وقبل كل شيء عن الصلة فيما بين مختلف بؤر التوتر في البلقان. ونرى أن تحقيق المزيد من النجاح في العمليات الجارية الاضطلاع بها في البوسنة والهرسك سيتوقف إلى حد كبير على تطورات الحالة في كافة أرجاء منطقة البلقان.

السيد ديكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر للورد أشداون والترحيب بوجود السيد كولاك، وزير الأمن في البوسنة والهرسك. وقد أصغينا بإمعان شديد وبكثير من الاهتمام إلى بيانيهما.

وأعرب عن تأييدي للبيان الذي سيدي به الممثل الدائم للكسمبورغ باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. وأود أن أكمل ملاحظاته بإبداء ثلاثة تعليقات موجزة.

أولا، أرى أن لدينا من الأسباب ما يدعو للسرور بشأن التقدم الملحوظ المحرز في البوسنة والهرسك. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذ بدعم من الاتحاد الأوروبي، ولا سيما فرض ضريبة القيمة المضافة؛ وإلى النظام القضائي، بما فيه المحكمة المكلفة بالمحاكمة على جرائم الحرب؛ وإصلاح قطاع الدفاع.

وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أوجه شكرنا للورد أشداون على الأنشطة التي يضطلع بها باسم المجلس في هذا البلد، وأن أؤكد له مجددا دعم فرنسا. ونحن نؤيد هدفه المتمثل في الانتقال من حقبة دايتون إلى حقبة بروكسل، أي

في الختام، لا يسعني، في نهاية بياني، إلا أن أشيد بعمل قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك التي انتهت بعثتها في كانون الأول/ديسمبر الماضي، وأن أحيي نقل سلطتها إلى بعثة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي.

السيد هوليدي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الممثل السامي أشداون والوزير تشولاك على تقديم إحاطتيهما الإعلاميتين إلى مجلس الأمن.

وأود أن أرحب بالتطورات الإيجابية العديدة التي حدثت في البوسنة والهرسك. ويمثل تأسيس دائرة جرائم الحرب خطوة هامة صوب تعزيز سيادة القانون. وتشكل عودة مليون لاجئ، وقرب اكتمال تنفيذ قانون الملكية من العلامات الهامة على طريق تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. كما أن التقدم في إنشاء إدارة واحدة للضريبة غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة في سائر أنحاء البلد ستكون له فوائد إقتصادية كبيرة. وقد أدى الإصلاح الإضافي في مجال الدفاع إلى تقريب موعد العضوية في شراكة حلف الأطلسي من أجل السلام. وفي جميع هذه المجالات، من المهم أن تتسلم حكومة الدولة وحكومات الكيانات المزيد من المسؤوليات بصورة مطردة، مما سيتيح للمجتمع الدولي أن يقلص دوره تدريجياً.

في فترة العشر سنوات التي أعقبت نهاية الحرب أنجز شعب البوسنة والهرسك الكثير، ربما أكثر مما توقعه الكثيرون في عام ١٩٩٥. ومع ذلك، ربما لم يتوقع إلا القلائل، قبل عشر سنوات، بأنه بعد هذه السنوات العديدة، ما زالت الالتزامات بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لم يتم الوفاء بها حتى الآن.

إن الخطوات الأولى نحو التعاون من جانب سلطات جمهورية صربسكا تبعث على الرضا. ويشكل تسليم المتهمين من جمهورية صربسكا المرة الأولى التي قامت بها

الدولي، سوف تشهد قريباً نهاية واحد من أشد الفصول بؤساً في تاريخ منطقة البلقان. والتقرير الذي استمعنا إليه من فورنا يشهد بالتقدم الملحوظ المحرز في تعزيز الإطار المؤسسي والإداري وتوطيد سيادة القانون والإصلاحات الاقتصادية.

وتمثل التغيرات العميقة التي أحدثتها سلطات البوسنة والهرسك في مختلف مجالات الحياة العامة بلا شك تقدماً ملموساً في بناء دولة مستقرة تنعم بالسلام، وتقرب البوسنة والهرسك من المعايير المحددة لبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، وللمشاركة في برنامج الشراكة من أجل السلام التابع لحلف شمال الأطلسي. وفي هذا الصدد، نرى أن تعزيز الإطار القانوني بإيجاد هيئات مختصة جديدة، وأن إدخال التحسينات على أداء النظام القضائي وفعاليته، من النتائج الإيجابية التي تساعد على تعزيز سيادة القانون ومكافحة الأخطار التي تشكلها مخالفة القوانين بالجريمة المنظمة والإرهاب.

علاوة على ذلك، يرحب وفدي بالتقدم الملموس المحرز في عملية توحيد مدينة موستار، التي ترمز من أوجه كثيرة إلى قيم التسامح والتعايش السلمي، التي لا بد من ترسيخها في هذه المنطقة.

ويسعدنا أيضاً أن نرحب بالنجاح الذي حققته سلطات البوسنة والهرسك في تنفيذ الملحق السابع لاتفاق السلام، وفي هذا المجال، عودة ما يزيد على المليون من اللاجئين والنازحين إلى ديارهم. ولكن التقدم الكبير المحرز لا يخفي أوجه القصور فيما يتعلق بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة وفي مجال القبض على الأفراد المتهمين بجرائم الحرب. ومن وجهة نظرنا، فإن مثول المرتكبين لتلك الجرائم أمام المحكمة سوف يساعد على تشجيع المصالحة والتفاهم بين جميع المواطنين في البوسنة والهرسك وعلى إقامة مجتمع التسامح المتعدد الأعراق.

يتسنى تحقيق هذه الأهداف. ونحن نرحب بالخطوات التي اتخذها زعماء جمهورية صربسكا نحو الوفاء بالتزاماتهم بالمحكمة، ونشجعهم على إكمال هذه المهمة.

وأود كذلك أن أشيد بحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي لتسليم السلطة الناجح من قوة تحقيق الاستقرار إلى قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأوروبي، في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. فتسليم السلطة الناجح، وكفاءة العمليات التي تقوم بها قوة حفظ السلام الآن، وفتح المقر الجديد للناتو في سراييفو، جميعها تستحق الثناء.

في الختام، أصدر مجلس الأمن بياناً رئاسياً (S/PRST/2004/22) في حزيران/يونيه ٢٠٠٤، دعا فيه سلطات البوسنة والهرسك إلى ضمان تنفيذ قرارات منح شهادات الصلاحية للشرطة التي تقوم بها بعثة فرقة عمل الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة أثناء فترة ولايتها في البوسنة والهرسك. وحتى الآن لم يتم القيام بذلك، وندعو السلطات المعنية بإنجاز هذه المهمة، وننتظر منها أن تنجز ذلك.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية):
نشكر الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، اللورد آشدون، على التقرير الذي أحاله الأمين العام حول تنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك (S/2005/156، المرفق، ضمیمة)، وعلى الإحاطة الإعلامية التي استمعنا إليها هذا الصباح. ويود وفدي أن يرحب بالسيد باريسا كولاك، نائب رئيس مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك.

وتؤيد اليونان البيان الذي سيدي به سفير لكسمبرغ باسم الاتحاد الأوروبي.

إننا نقرب من الذكرى العاشرة لانتهاء الحرب. وتقف البوسنة والهرسك على عتبة عهد جديد. وسوف

هذه السلطات بالتعاون في جلب أولئك المتهمين وكفالة مثولهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. ومع ذلك، ما زلنا ننتظر المزيد. وكما نص عليه العديد من قرارات مجلس الأمن، لا بد لجميع المتهمين من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بأن يلقي القبض عليهم وأن يمثلوا أمام المحكمة في لاهاي، وخاصة رادفان كراديتش، وراتكو ملاديتش، وأنتي غوتوفينا.

وبعد مرور ما يناهز عشر سنوات على نهاية الحرب، حان الوقت لتسوية هذه المسألة ولطي صفحة الماضي. وقد قال وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، جون فوستر دالاس، ذات مرة، إن "مقياس النجاح لا يكمن في تصديق لمشكلة صعبة، بل فيما إذا كانت هي نفس المشكلة التي تصدّيت لها في العام الماضي". وقد واجهت البوسنة والهرسك هذه المشكلة عاما بعد عام. وهذه ليست بمشكلة تختفي وتزول، ولكن تكلفتها ستزداد ما دامت ظلت بدون حل.

إننا نشيد بالممثل السامي وبجهوده في تعريف هوية ومعاقبة الأفراد والمنظمات الذين يساعدون مجرمي الحرب. إن الزعماء السياسيين لجمهورية صربسكا ملزمون باتخاذ الإجراءات من أجل إلقاء القبض على المتهمين بجرائم الحرب كما هو الأمر بالنسبة لجميع الزعماء في المنطقة. وليس من واجب الممثل السامي أن يتخذ إجراءات قهرية في هذا المجال، ولكن في غياب إجراءات كافية من جانب زعماء جمهورية صربسكا، وفي ضوء الأضرار التي يسببها تقاعسهم للمواطنين العاديين، فلن يكون له مناص من ذلك.

لقد أدى العمل الشاق والقرارات الصعبة إلى تقريب البوسنة والهرسك من العضوية في الشراكة من أجل السلام وفي الاتحاد الأوروبي. ولكن بدون تلبية الالتزامات بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة، بما في ذلك اعتقال رادفان كراديتش وغيره من الفارين من العدالة، فلن

ومع ذلك، فإن التنفيذ سيكون المعيار لإصدار الأحكام، وستكون النتائج هي المقياس.

إن عودة مليون لاجئ جديدة بأن تعتبر منعطفًا في عملية العودة وفقا لاتفاقي دايتون وباريس للسلام. كما نرحب ترحيبا حارا بتوقيع مذكرة التفاهم بين المفوض السامي لشؤون اللاجئين والبنك الإنمائي للمجلس الأوروبي بشأن الإيواء الدائم للنازحين.

لقد استمعنا اليوم إلى ما يفتح أمامنا آفاق الأمل. فالبوسنة والهرسك ماضية في المسار الصحيح، وقد أوشكت على الوصول إلى نهاية المسيرة. ونشجع سلطات وشعب البوسنة والهرسك على شد الهمم من أجل قطع الميل الأخير.

السيد ميورال (الأرجنتيني) (تكلم بالإسبانية):
يسعدني أن أحذو حذو من سبقي من المتكلمين في قهنة وزير الأمن في البوسنة والهرسك، السيد باريسا كولاك، على بيانه، وأن أشكر اللورد آشدون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك على تقريره الشامل (S/2005/156، المرفق، ضمیمة) المقدم وفقا لأحكام اتفاق السلام ولنتائج مؤتمر تنفيذ السلام المعقود في لندن.

ونود أن نؤكد على التقدم الملحوظ الذي تحقق لضمان أن تصبح البوسنة والهرسك دولة مسالمة تتوفر لها مقومات البقاء، وتمضي قدماً نحو الاندماج الأوروبي - أطلسي. وكما يوضح التقرير، فقد أحرزت السلطات تقدماً نحو الوفاء بالمتطلبات التشريعية للعضوية في الشراكة من أجل السلام التابعة للناتو، كما بدأت في إجراء تغييرات هيكلية رئيسية في مجالات مثل منع الجريمة والنظام القضائي والجمارك والضرائب، وأيضاً في إنشاء مجال إقتصادي موحد وفي سوق الطاقة.

يكون مستقبلها الأوروبي - الأطلسي مكافأة لها على جهود السنوات الماضية. إن الشروع في عملية آتيا وسيرها الناجح حتى الآن يمثلان العهد الجديد.

وترحب اليونان بالتقدم المحرز في البوسنة والهرسك على طريق الإصلاح. ولا ينبغي التقليل من أهمية الإنجازات التي تحققت حتى الآن أو اعتبارها من المسلمات. إن دولة جديدة يتم بناؤها من نقطة البداية في بعض النواحي. وقد أصبح البلد قاب قوسين أو أدنى من تحقيق هذا الهدف. ومن الأهمية بمكان معالجة النواحي التي ما زالت في حاجة إلى المزيد من التقدم.

إن الامتثال الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة والتعاون معها يشكل شرطاً مسبقاً للأفق الأوروبي. وعمليات تسليم المتهمين مؤخراً إلى المحكمة تبعث على التشجيع، ولا بد من الترحيب بها. ولا بد من مواصلة السير في هذا الاتجاه.

إن التقدم في إنشاء وتشغيل دائرة جرائم الحرب يمثل دليلاً مشجعاً آخر على النضوج السياسي، وعلى تعزيز قدرات السلطات في البوسنة والهرسك في إرساء سيادة القانون.

وفي مجال الإصلاحات الاقتصادية، فإن الأخبار إيجابية جداً. والتقدم نحو إنشاء منطقة إقتصادية وحيدة يمضي قدماً، ولا يمكن التقليل من أهمية الأثر الإيجابي لذلك على حياة الناس اليومية.

وتظل إصلاحات قطاع الأمن وإعادة هيكلة الشرطة عاملاً أساسياً، وعنصراً ضرورياً مفقوداً في المشهد الإجمالي للتقدم. إن اعتماد قوانين جديدة لموظفي الشرطة، وبشأن إنشاء خدمة الهجرة، وخدمة إدارة الحدود، والتقدم المحرز على مستوى الهياكل تمثل تطورات تبعث على الرضا العميق.

والأرجنتين تحت على الامتثال الكامل لاتفاقات دايتون والتنفيذ الفعال للالتزامات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، نرى من الأهمية بمكان التشديد على الحاجة إلى التعاون مع تلك المحكمة كوسيلة لضمان العدالة وسيادة القانون في المجتمعات التي مرت بحالة الصراع، مثل البوسنة والهرسك. واقتناعاً منا بأن العدالة شرط أساسي لتحقيق الاستقرار والسلام، نحث السلطات - وبالأخص في صربيا والجبل الأسود- وفي جمهورية صربسكا وكل الدول، بموجب أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على مؤازرة المحكمة في عملها، لكي يمثل أمام العدالة من لم يقدم للمحاكمة بعد.

ونؤمن إيماناً قوياً بأن العمل معاً ضد ظاهرة الإفلات من العقاب في وجه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، هو وحده الذي سيمكننا من النهوض بتعزيز المؤسسات القانونية والمصالحة، وهو الأمر الضروري للغاية إن كنا نود إقامة مجتمع عادل قادر على البقاء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل. أضرم صوتي إلى أصوات من سيقوني شاكرًا الممثل السامي، اللورد أشداون، على المعلومات المستكملة المفيدة التي وافانا بها عن الحالة في البوسنة والهرسك. وأرحب أيضاً بالوزير باريسا شولاك.

هناك العديد من التطورات الإيجابية في البوسنة والهرسك. فالسلطات هناك تبدي التزاماً متزايداً بتحقيق تقدم. والإصلاحات الهيكلية والإدارية والتشريعية تمضي على قدم وساق. والمعايير التي حددها الناتو قد تحقق الجانب الأكبر منها، وستبدأ عما قريب المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي. وتُملَك العملية يتم نقله بشكل تدريجي إلى سلطات

ونرحب في هذا السياق بعودة المليون الأول من اللاجئين إلى وطنهم، الأمر الذي يمثل علامة بارزة منذ التوقيع على اتفاقات دايتون وباريس. ونعتقد أيضاً أن توحيد مدينة موستار مع إعادة بناء الجسر القديم - الذي أعاد إلى المدينة السمات التي كانت تميزها قبل الحرب - خطوة هامة جداً.

كما نود أن نشير إلى أنه خلال آخر جلسة عقدها المجلس حول هذه المسألة، شدد الممثل السامي على أنه يشعر بالقلق إزاء الأوضاع الاقتصادية غير المؤاتية واحتمال تفاقمها، وهو ما لم يحدث في واقع الأمر؛ وإلا لكانت قد ترتبت عليه آثار سلبية بالنسبة لمستقبل البلد. ولذلك، نود أن نؤكد على أهمية التقدم الذي تحقق في تنفيذ مختلف جوانب برنامج الإصلاح الاقتصادي المقدم إلى مجلس تنفيذ السلام، وخاصة فيما يتصل، في جملة أمور، بتنفيذ مجموعة موحدة من القواعد الضريبية على البلد برمته، وإعادة هيكلة ميزانيات الحكومة والإجراءات التي تكفل تحقيق المساواة بين جميع الشركات.

إن هذه التدابير، بعد قرابة ١٠ سنوات من بدء تنفيذ اتفاقات دايتون وباريس، لتوضح بجلاء أن ثمة تقدم قد تحقق في هذا المجال، ونحن نعتبر عملية ألتيا بداية مرحلة جديدة على طريق استعادة البلد لعافيته. وكما يذكر التقرير، يمثل ذلك انتقالاً من حقبة دايتون إلى حقبة بروكسل.

وبرغم ذلك التقدم، بما فيه التقدم المحرز في مجال الدفاع، مع إخضاع القوات المسلحة الآن لسيطرة الدولة وتلبية كل المعايير التي حددتها منظمة حلف شمال الأطلسي - رفضت هذه المنظمة انضمام البوسنة والهرسك إلى الشراكة من أجل السلام لعدم تعاونها بالكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وصربيا والجبل الأسود تنوي دمج خطط العمل الفردية لديها لحل مشكلة اللاجئين بنهاية عام ٢٠٠٦. وفي هذا السياق، نجدد مطالبتنا لجمهورية صربسكا بأن تبذل المزيد من الجهد لمواءمة تشريعاتها مع قانون الدولة في هذا المجال.

وما فتئت المشاركة الدولية تؤتي ثمارها في البوسنة والهرسك. ولا بد من اتخاذ الخطوات المتبقية، وإن كانت صعبة في بعض الحالات، في إطار الالتزام بإقامة بلد مسالم ومتعدد الأعراق بالكامل بمضي على طريق الرخاء الإقتصادي ويعيش في وئام مع جيرانه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

المتكلم التالي ممثل لكسمبرغ. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هوشيت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):

يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المنضمان بلغاريا ورومانيا، والبلدان المرشحين للانضمام تركيا وكرواتيا، والنرويج البلد المنضم إلى رابطة التجارة الحرة الأوروبية العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

فيما يقترب موعد حلول الذكرى السنوية العاشرة لانتهاء الحرب وبدء تنفيذ اتفاق دايتون الإطاري العام، يحق للبوسنة والهرسك أن تفخر بما حقته من إنجازات عددها الممثل السامي في تقريره.

منذ آخر مرة ناقش فيها المجلس الحالة في البوسنة والهرسك، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تسلمت القوة الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي عملية ألتيا من قوة تحقيق الاستقرار، وكانت عملية اعتبرها المجتمع الدولي انتقالا نموذجيا. وتتألف القوة الأوروبية حاليا من قرابة ٥٠٠ ٦ جندي من ٢٢ دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي و ١١ بلدا ثالثا. وهذه العملية العسكرية الجديدة للاتحاد

البوسنة والهرسك، بما ينم عن نجاح جهود المجتمع الدولي. ومدينة موستار، التي مزقتها الصراع العرقي الداخلي منذ وقت غير بعيد، هي الآن مثال للاندماج بين المجتمعات المختلفة التي تتعلم تدريجياً كيف تعيش معا. ويوجه الممثل السامي ومكتبه عملية الإصلاح توجيهاً حكيماً.

ولكن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبقى مسألة شائكة، رغم البوادر الإيجابية المتمثلة في تسليم بعض المتهمين. وينبغي تشجيع البوسنة والهرسك، وبالأخص سلطات جمهورية صربسكا، على زيادة تحسین التعاون مع المحكمة. فالامتناع عن ذلك يمنع البلد من تحقيق أهداف وطنية هامة، مثل قبول انضمامها إلى عضوية الشراكة من أجل السلام التابعة للناتو، وبدء المفاوضات بشأن اتفاق لتثبيت الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي.

وقد أدت إعادة هيكلة ميزانيات الحكومة وإنفاذ تشريعات بشأن الضرائب والمشتريات العامة وغير ذلك من المبادرات الأساسية إلى دفع عجلة الإصلاح الإقتصادي المطلوب بشدة. ويمكن ملاحظة مظاهر التقدم على طريق تحقيق إقتصاد السوق، مما سيساعد على اجتذاب المستثمرين الأجانب. والانتقال بين قوة تثبيت الاستقرار والقوة الأوروبية الذي تم بسلاسة في كانون الأول/ديسمبر، يمثل بداية الانتقال بين حقبة دايتون وحقبة بروكسل. وكون أن الاتحاد الأوروبي يعكف بالفعل على النظر في إجراء تخفيضات في حجم القوة بعد حزيران/يونيه، يبين في رأينا المستوى الجيد للاستقرار الذي تحقق حتى الآن.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه، وفقاً لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، فقد تحسنت الحالة فيما يتعلق بالعائدين تحسناً كبيراً، كما أن زخم العودة المستدامة سوف يستمر. ويشجعنا أن حكومات البوسنة والهرسك وكرواتيا

عقبات كبيرة يتعين تجاوزها حتى تتقدم البوسنة والهرسك نحو المرحلة التالية في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

وأود اليوم أن أسلط الضوء على مجالين بشكل أكثر تحديدا، وهما التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإعادة هيكلة قوات الشرطة. فالتعاون الكامل مع المحكمة، خاصة من جمهورية صربسكا، مازال مطلباً أساسياً لتقدم البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي، والذي يظل الاتحاد ملتزماً به. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالزيادة الأخيرة في عدد الأشخاص الذين استسلموا طواعية وفي عمليات تسليم المدانين من البوسنة والهرسك إلى محكمة لاهاي. وينبغي للاستمرار في هذا الاتجاه أن يفضي إلى تقديم جميع المدانين الذين مازالوا يتهربون من العدالة الدولية إلى المحكمة. ويلاحظ الاتحاد الأوروبي باهتمام إطلاق جمهورية صربسكا حملة توعية عامة في ١٥ آذار/مارس لتسليط الضوء على فوائد تكثيف التعاون مع المحكمة.

والحال الآخر الذي ينبغي للبوسنة والهرسك أن تحرز فيه تقدماً كبيراً لتحقيق المزيد من التقدم نحو الاتحاد الأوروبي هو إعادة هيكلة قوات الشرطة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالعمل الذي قامت به مؤخرا لجنة إعادة هيكلة الشرطة، والذي شاركت فيه بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي مشاركة كاملة، ويشجع الاتحاد سلطات البوسنة والهرسك على الاستفادة من نتائج تقرير اللجنة والنتائج الخاصة بالمثل السامي المتعلقة بصلاحيات الدولة والهيكل الإقليمية من أجل دائرة الشرطة الجديدة في البوسنة والهرسك. فوجود قوة عصرية وفعالة للشرطة تتمتع بالاستقرار المالي والتجهيز الجيد هو عنصر أساسي في مكافحة الجريمة المنظمة. ولمساعدة البلد على بلوغ هذا الهدف، قدمت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي المشورة لإدخال تشريعات جديدة في مجال مراقبة الحدود لتوطيد دعائم وكالة الدولة الجديدة للتحقيقات والحماية. وعلى الصعيد المحلي، تساعد بعثة الشرطة التابعة

الأوروبي تعزز نهجه الشامل إزاء البوسنة والهرسك وتدعم التقدم الذي يحرزه ذلك البلد نحو الاندماج في الاتحاد الأوروبي من خلال جهوده الذاتية، وضمن عملية الاستقرار والانتساب.

وبالتعاون مع أطراف أخرى من الاتحاد الأوروبي متواجدة في الميدان، تسهم القوة الأوروبية في انخراط الاتحاد الشامل في البوسنة والهرسك من خلال دعم برامجه للمساعدة وبعثاته المستمرة للشرطة والرصد. وفي أول عملية بارزة للقوة الأوروبية، قامت بدعم السلطات المحلية في معاينة جميع المنشآت العسكرية الجوفية في شتى أنحاء البوسنة والهرسك، بما في ذلك بعض المنشآت التي يشتبه في أن الهاربين المدانين بجرائم الحرب يستخدمونها، وإغلاق المنشآت غير المطلوبة للاستخدام الرسمي المدني أو العسكري. وتساعد القوة الأوروبية في الجهود التي تبذلها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي ومكتب المساعدة الجمركية والمالية في مكافحة الجريمة المنظمة. كما أن أنشطة جمع الأسلحة كانت أيضاً ناجحة تماماً وأسفرت عن جمع كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة. وستواصل القوة الأوروبية في الأشهر المقبلة مساعدة السلطات المحلية على تحسين قدراتها وإمكاناتها في هذه المجالات.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الممثل السامي السابع والعشرين (S/2005/156، المرفق، الضميمة) الصادر وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، ويقدر التقدم الجيد المحرز بالفعل إزاء أولويات الإصلاح الـ ١٦ المحددة في دراسة الجدوى الخاصة بالمفوضية الأوروبية، خاصة في ما يتعلق بالمتطلبات التشريعية. وتنفيذ التشريعات المعتمدة وإنفاذها خطوة تالية هامة. ورغم هذه التطورات المشجعة، ليس بإمكان المفوضية الأوروبية حتى الآن أن تعلن عن إحراز تقدم كبير في مجالات الأولويات الـ ١٦؛ فما زالت هناك

كرواتيا بسبب عملية العاصفة، ولم يتمكنوا حتى الآن من العودة إلى ديارهم في كرواتيا. لذلك يتعين علينا ألا ننظر في هذه المسألة من جانب واحد فقط، إذ يجب أن نقر بأن هذه مشكلة إقليمية. ومن بين كل البلدان الإقليمية، حققت البوسنة والهرسك نجاحاً أكثر من أي بلد آخر في منطقة البلقان في مجال عودة اللاجئين.

إنني ممتن جداً للدعم الذي أعرب عنه مشاركون آخرون. ولعلي أستطيع أن أقدم ملاحظة أو ملاحظتين باختصار شديد، ثم سيتعين علي بعد ذلك التطرق إلى أمر أكثر جدية. ويؤسفني أن أضطر إلى إنهاء تعليقي بملاحظة مريّة إلى حد ما.

أولاً، أشار ممثل الدانمرك إلى السلطات المنبثقة عن بون وضرورة النظر في استمرار استخدامها أو الحد من استخدامها بطريقة مدروسة. وإني أتفق معه تماماً على ذلك. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى أنه عندما يكون هناك اتفاق للاستقرار والانتساب، لن توجد حاجة إلى استخدام الممثل السامي لسلطات بون في حوالي ٩٠ في المائة من الأراضي. ولن يكون بمقدورنا استخدام سلطات بون في شتى أنحاء هذا الإقليم، لأنه إقليم سيتعين على البوسنة والهرسك أن تتفاوض فيه مع الاتحاد الأوروبي بوصفها دولة ذات سيادة. وبالتالي، وعلى أي حال، سيتم الحد من سلطات بون بدرجة كبيرة جداً عند اجتياز تلك العتبة.

لقد دعا ممثل الاتحاد الروسي إلى الحد من استخدام سلطات بون. وإني أتفق معه على ذلك. ولقد تم الحد من استخدامها. وأتوقع الاستمرار في هذا الحد من استخدامها. وإليكم بعض الأرقام والشروط المتعلقة باستخدام سلطات بون لفرض القوانين. في العام الأول لي، استخدمت سلطات بون حوالي ٧٠ مرة، بما في ذلك ٣٦ مناسبة كانت باقية من عهد سلفي. وفي عامي الثاني، استخدمتها أقل من ثلاثين

للاتحاد الأوروبي في بناء القدرات لمساعدة الشرطة المحلية على تحقيق الاكتفاء المالي.

وبوصف البوسنة والهرسك مرشحاً محتملاً، فإنها تحظى بعلاقة خاصة مع الاتحاد الأوروبي. ولقد وقفنا بثبات إلى جانب شعب البوسنة والهرسك طوال السنوات العشر الماضية من خلال توفير موارد مالية وعسكرية وبشرية كبيرة. واليوم ينخرط الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى في جهد واسع النطاق لتمكين أبناء شعب البوسنة والهرسك وسلطاتها من تولي المسؤولية عن مستقبلهم وشغل موقعهم المشروع في أوروبا من خلال جهودهم الذاتية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطيت الكلمة الآن للورد آشداون كي يرد على التعليقات التي قدمت خلال جلسة اليوم.

الورد آشداون (تكلم بالانكليزية): إدراكاً من لضيق الوقت، ونظراً لارتباط المجلس بمشاورات بالغة الأهمية، ستكون إجاباتي في أغلب الحالات مختصرة.

بادئ ذي بدء، أود أن أعقب على النقطة التي أثارها الوزير كولاك بشأن عودة اللاجئين. إن عودة اللاجئين الآن مسألة قد خرجت عن سيطرة المجتمع الدولي وتتولاها بالكامل سلطات البوسنة والهرسك. وعمليات العودة بالطبع لم تكتمل بعد، ولكنها معجزة أن يعود مليون شخص إلى ديارهم في البوسنة والهرسك ومازال هناك الآخرون الذين سيعودون؛ ونحن ندرك ذلك. ولقد ذكر الوزير كولاك الكرواتيين البالغ عددهم ١٠ ٠٠٠ شخص الذين لم يعودوا بعد إلى بانيا لوكا. كم منهم يريدون العودة؟ لعلهم الآن قد استقروا في بلدان أخرى. وهذا بالطبع من التكهّنات، ولكن لن يَكُون المجلس، حسب اعتقادي، صورة واضحة ما لم يدرك أيضاً أن هناك، كما يقول البعض، ٢٥ ٠٠٠ صربي في بانيا لوكا، أجبروا على الخروج من

أعزائي - أحشى أنني يجب أن أهني بنبرة مكدرة نوعاً ما. وإنني حزين لفعل هذا، لأن التعقيبات التي أدلى بها في قاعة المجلس كانت مشجعة بشكل كبير للبوسنة والهرسك، وأعتقد أن البوسنة والهرسك أحرزت تقدماً ملحوظاً حقاً. وفي ذلك السياق، فإنني أعتقد أن الأبطال الحقيقيين هم المواطنون العاديون للبوسنة والهرسك وليس المجتمع الدولي، وإنني ممتن بالفعل للاعتراف بذلك.

لكنني، وعلى غرار ممثل بريطانيا العظمى، مضطر لأن أعرب عن دهشتي من التعقيبات التي أدلى بها الوزير كولاك بخصوص مسألة القضاة. لا يمكن لتلك التعقيبات إلا أن تقلل من الثقة في استقلالية النظام القضائي في البوسنة والهرسك. إن هناك مبدأ أساسياً أنشئ في الاتحاد الأوروبي وفي أغلب الديمقراطيات بأن السياسيين لا يمكنهم التدخل في النظام القضائي. وعندما يقوم وزير الأمن بذلك، فإنني أعتقد أن المسألة خطيرة بعض الشيء.

إن لدينا هيئة مستقلة في البوسنة والهرسك - المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام - وهو مستقل عن السياسيين، ومستقل عن الممثل السامي. تلك هي الهيئة التي تحكم الإجراءات في المحاكم، وإذا كانت هناك انتقادات ينبغي أن توجه، فإن تلك الهيئة هي التي توجه الانتقادات. إنها مؤسسة محلية، مؤسسة قائمة بحد ذاتها، ومما يؤمني بالفعل أن أبلغ المجلس بأن السيد كولاك قد جاء بانتقاداته للمحكمة هنا من دون أن يتجشم عناء عرضها على المجلس الأعلى للقضاء والادعاء العام للبوسنة والهرسك.

ثانياً، حسبما بيّن ممثل المملكة المتحدة بوضوح، ظن الوزير كولاك أن من الصواب أن ينتقد عدد القضاة الدوليين وأعمالهم في البوسنة والهرسك. القضاة الدوليون في البوسنة والهرسك لا يساعدون عمل محاكم البوسنة والهرسك بناء على طلب منا؛ إنهم هناك لتلبية لطلب من سلطات البوسنة والهرسك - بل، إن جاز لي أن أقول ذلك، بناء على طلب محدد من حكومة الوزير كولاك طرف فيها.

مرة؛ ثم في العام الماضي مرتين؛ وهذا العام مرة واحدة حتى الآن. وآمل أن أتمكن من بلوغ نهاية هذا العام بدون استخدام سلطات بون أكثر من ذلك لفرض القوانين. ويجب أن يستمر انخفاض استخدام تلك السلطات على هذا النحو.

والآن، أود أن أتقدم بإشادة خاصة إلى اليابان على الدعم القوي الذي توفره؛ وقد يقول البعض إن هذا البلد يشارك مشاركة وثيقة بينما لديه أقل الاهتمامات الإقليمية أو الجغرافية بمنطقة البلقان، ومع ذلك فدعمه خلال هذه السنوات التسع كان ثابتاً ومفيداً للغاية. وكان ممثل اليابان محققاً عندما ذكر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي، وهو عامل تطرق إليه أيضاً متكلمون آخرون. فيجب دفع هذا الإصلاح إلى الأمام؛ ونحن نخرج من فترة تقديم المعونة إلى البوسنة والهرسك لتدخل في عصر جذب الاستثمارات الدولية. ويعني ذلك مواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي.

وأعرب عن الامتنان لممثل فرنسا على تعقيباته عن حقيقة أن الضغط على قضايا المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قد أتى أكله. وبرأيي فإنه ينبغي لنا الآن أن نكون متهيئين لتعديل ذلك، في ضوء النجاحات التي أشرت إليها مسبقاً. لكن يبدو لي أن الإبقاء على خيار الجزاءات حتى إنهاء هذه العملية يشكل جزءاً هاماً من إستراتيجية البوسنة والهرسك والمجتمع الدولي في المستقبل.

وفي هذه الحالة، اسمحوا لي أن اتفق بصدق مع ممثل الولايات المتحدة. إننا منخرطون الآن في عملية. وقد تكون تلك العملية قد بدأت، لكنها لن تنتهي حتى يتم تسليم كراديتش وملاديتش للاهاي. ومما يكتسي أهمية قصوى أن تدرك جمهورية صربسكا وصربيا والجبل الأسود أننا لن نقبل بأقل من ثمن إتمام هذه المهمة، التي تتضمن كفالة أن يكون أكبر مجرمي الحرب - وفي مقدمتهم، كراديتش وملاديتش - حيثما ينبغي لهم أن يكونوا - ماثلين أمام محكمة لاهاي ليجيبوا عن جرائمهم.

وأتفق على أننا لا يزال لدينا التزامان هامين يجب الوفاء بهما: التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وإعادة هيكلة الشرطة في البوسنة والهرسك. وهاتان المهمتان يجب تنفيذهما بشكل تام، لأنهما حيويتان لعمليتنا في تحقيق الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية - الأطلسية.

أود أن أوضح أنني عندما ذكرت مشكلة عملية العودة، التي لم تحل بعد، لم أقل إن ١٠.٠٠٠ كرواتي لم يعودوا بعد إلى المنطقة؛ وإنما قلت إن ١٠.٠٠٠ كرواتي قد غادروا المنطقة منذ سنة ١٩٩٩ - أي في الخمس سنوات الماضية.

إنني أؤمن بوجود مشاكل مماثلة في مناطق أخرى، لكنني اخترت التأكيد على هذه المشكلة بصفتها إحدى أعنف الأمثلة. وعندما تكلمت عن محكمة البوسنة والهرسك، لم أقصد أن أدلي بأي بيان يتعارض مع الحقيقة - ولم أفعل ذلك. ويكمن هدي في كفالة أن يتمكن بلدي - وطني - من بسط سيادة القانون، وأن يتبنى المعايير الأوروبية، وإنني على اقتناع بأن ذلك سيتحقق.

لم أقصد إلا عرض الحقائق. وهدي - وأعتقد أن هدف الممثل السامي - يتمثل في إنشاء نظام قضائي مستقل وسيادة القانون. وإنني مقتنع بأن البوسنة والهرسك ستبلغ تلك الغاية قريباً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الأمن في البوسنة والهرسك على تعقيباته.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي.

بهذا يختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٠.

أخيراً - ويؤلمني أكثر أن أبين هذا - في الوقت ذاته الذي ينتقد فيه الوزير كولاك تلك المحكمة، فإن صديقه هو العضو في الحزب الذي يترأسه - الكرواتي المنتخب لمجلس رئاسة البوسنة والهرسك - أصدرت المحكمة بحقه لائحة اتهام بتهم الفساد على مستوى عال والرشوة والجريمة المنظمة. والآن أترك الأمر لأعضاء المجلس ليقرروا ما إذا كان من المناسب طرح هذه المسألة على المجلس في ظل هذه الظروف.

ومما أنا متأكد منه أن تلك التعقيبات ستحتل مكان الصدارة في صحف الغد في البوسنة والهرسك. وآسف أن أقول إن إبداء تعقيبات في هذه الظروف هنا في المجلس - بارتباط مباشر مع شخص مدان من قبل تلك المحكمة - وانتقاد إجراءات المحكمة، ليس تصرفاً حكيماً من جانب وزير للأمن. إن هذا يسيء إلى سمعة البوسنة والهرسك الدولية بأنها لا تنقيد بمبدأ أن السياسيين لا يتدخلون في إجراءات المحاكم، ويخل باستقلالية القضاء، التي أكد الوزير كولاك بنفسه بأنها مبدأ أساسي يجب التقيد به.

إنني اعتذر حقاً عن اختتام هذا التقرير الذي يبعث على التفاؤل بهذه الملاحظة السلبية، لكنني اعتقدت أن من الضروري أن يفهم المجلس بعض الحقائق وراء ذلك البيان الخاص.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللورد أشداون على تعقيباته.

أعطي الكلمة الآن لوزير الأمن في البوسنة والهرسك، الذي طلب الإدلاء ببيان إضافي.

السيد كولاك (تكلم بالبوسنية؛ الترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): سأتوخى الإيجاز. أود أن أشكر جميع المتكلمين الذين أعربوا عن دعمهم وإيمانهم بأن البوسنة والهرسك، بناء على تقرير الممثل السامي وعلى تقريره، قد خطت خطوات إيجابية على الطريق نحو التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي.